



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (50) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3120598) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

سيريتل...

أعلى معدل ربح في الإقليم!

[13]



الافتتاحية

تقرير المصير دون تدخلات

ظهرت خلال الأيام الماضية تصريحات وأحاديث شديدة التناقض حول موضوع اللجنة الدستورية، وخاصة من الجهة الأمريكية، التي أعلن مندوبها في مجلس الأمن، أن الفكرة تم إعطاؤها ما يكفي من الوقت، ولم تتحقق، ولذا يجب على المبعوث الدولي أن يتخلى عنها، بالتوازي مع إشارات أخرى عن إنجاز تفاهات حول اللجنة واقترب إعلان تشكيلها. إن ما ينبغي أن يكون واضحاً، وبالتوازي مع أهمية فكرة اللجنة الدستورية، هي أنها في نهاية المطاف بند من بنود 2254 العديدة، والتي ينبغي تنفيذها كلها. وإذا كنا قد شهدنا عبر عام ونصف، شداً وجذباً من متشديدي الطرفين بين رفض مطلق للفكرة، أو قبول شكلي يترافق مع رفض ضمني عبر التفاصيل، فإن ذلك كله يأتي تأكيداً لحقيقة رفض الطرفين لجوهر القرار 2254: حق الشعب السوري في تقرير مصيره.

من جهة يريد متشددون في الداخل إعاقه المسار الدستوري «عبر اللجنة أو غيرها»، لأطول فترة ممكنة، على أمل أن تكون اللجنة الدستورية حين تشكيلها، اختزالاً لعملية التغيير بحيث لا يتم إنتاج أي تغيير فعلي.

ومن الجهة المقابلة، يريد متشددو الخارج، والغرب بالدرجة الأولى، منع المسار الدستوري من الانطلاق، إلا وفق آليات وطرق تشبه ما ذهبت إليه المجموعة المصغرة في «لا أوراقها»، حيث يجري تفصيل التغيير من الخارج بما يتناسب مع مصالح الخارج.

وإذا كان متشددو الداخل يقفون في وجه أي تغيير، اللهم إلا تغييرات شكلية، وإذا كان متشددو الخارج يريدون تغييراً على هواهم وضمن مصالحهم، فإن المشترك بين الطرفين أنهما معاديان لجوهر القرار 2254 والذي يقول بحق الشعب السوري في تقرير مصيره، وهذا الحق يعني قدرة السوريين على تحديد مستقبلهم ومستقبل بلادهم بعيداً عن الضغوطات والتدخلات الخارجية من جهة، ولكن أيضاً بعيداً عن سطوة قوى جهاز الدولة وقوى المال على قراراتهم وحياتهم.

القرار بجوهره إذاً، ليس حماية لإرادة السوريين من التدخلات الخارجية فحسب، بل ومن سطوة التحالف بين قوى الإعاقه وقوى المال في الداخل أيضاً.

إن ما ينبغي أن يكون واضحاً للجميع، هو أن الأزمة السورية لا يمكن تجاوزها، ولا حتى إيقافها عند الحدود الكارثية التي وصلت إليها، دون امتلاك السوريين لحقهم الفعلي والحقيقي في تقرير مصيرهم.

أحد أهم القادة الثوريين في القرن العشرين، كان يقول «من غير المهم من يصوت، المهم هو من يعد الأصوات»، وبهذا المعنى فإن ضمان سيطرة الشعب السوري على جهاز عد الأصوات بمعناه الشامل، هو ضمان التغيير الأساسية، وهو ضمان تنفيذ حقهم في تقرير مصيرهم، وهذا يتطلب تغييرات عميقة وجذرية، للجنة الدستورية وغيرها ليست سوى مفتاح لها، بحيث يكون هذا الجهاز بمنأى عن يد قوى الخارج، وبمنأى أيضاً عن قوى الإعاقه في الداخل: أي أن يكون بيد الشعب السوري حصراً، وهذا ما سيتم في نهاية المطاف، لأنه الطريق الوحيد لحل الأزمة السورية بشكل فعلي، ولأنه الطريق الوحيد المتناسب مع شكل العالم الجديد قيد الإنشاء، المتحرر من أشكال الاستعمار والاستغلال المختلفة، المباشر وغير المباشر، عبر قوى الخارج وعبر أدوات الداخل.

شؤون عربية ودولية

مجموعة العشرين..
وعشرون هزيمة أمريكية

19

شؤون اقتصادية

أن تكون مستورداً
كبيراً في سورية

12

شؤون محلية

المعهد العالي للفنون المسرحية
هموم ومشاكل بالجملة!

06

شؤون عمالية

هل تلخ الحكومة
كعبها العالي؟

04

التهام الحقوق.. يمنع الاستقرار «2»



لا يمكن تحميل العمال مسؤولية عدم استقرار العمالة في مختلف القطاعات بأي شكل من الأشكال، كونهم لا يملكون عوامل التحكم بهذه العملية، سواء كانت عواملها موضوعية أو ذاتية، وبالتالي فإن مواجهة هذه الظاهرة وإيجاد الحلول لها تتركز بأيدي الحكومة وأرباب العمل، وهذا بالطبع إن تمت معالجته سيصب في مصلحة الإنتاج والعمل والعمال، وإن كنا أضاعنا على مشكلة التنقل المستمر للعمال ضمن القطاع الواحد، يبدو من المفيد إتمام ما بدأناه، والإضاءة على ظاهرة التحرك المستمر لعشرات آلاف الأيدي العاملة بين القطاعات كافة.

معمل تعبئة المنة، وعمال سكب المعادن «كراسين» على طاولات المطاعم والمقاهي، أو عمال إنتاج في معمل مواد التنظيف وخلافه، فالكثير من المنشآت التي توقفت يتجاوز عدد عمالها الألف والألفين، سيبحثون عن عمل في قطاع أقل تضرراً وأكثر شواعراً، خاصة في ظل تهرب أرباب العمل من دفع المستحقات وعدم فاعلية المحاكم العمالية التي تشرف عليها الحكومة عبر وزارة العمل، ومع تراجع ظاهرة تنقل الأيدي العاملة بين القطاعات خلال الأونة الأخيرة إلا أنها ما زالت موجودة بفعل استمرار عوامل وجودها كعدم استقرار الإنتاج وضعف الدعم الحكومي للزراعة والصناعة وتوسع القطاع الخدمي على حساب الإنتاجي، ولا يمكن إغفال سلبات ونتائج ذلك على الإنتاج والعمال، بل وعلى الاقتصاد الوطني ككل، فاستقرار العمالة في القطاعات الإنتاجية والصناعية خصوصاً يراكم الخبرة الضرورية لليد العاملة، وتصنف بأنها أهم عناصر الاقتصاد السليم، ويكفي البلاد ما خسرته من الأيدي العاملة المهنية والخبرة والكفاءة ومن الصف الأول خلال السنوات الماضية.

انخفاض حاد بالأجور للعاملين به، ضمن معادلة العرض والطلب، لينتج ذلك تحركاً جديداً للعمالة الباحثة عن الأجر الأعلى الذي من شأنه أن يقلل الفارق الكبير بين الدخل من جهة والمصرف من جهة أخرى، مما أثر بشدة على استقرار العمالة في كل القطاعات، ويمكن رصد مثل هذه الظاهرة حين ارتفع الطلب على عمال الخياطة، وزادت أجور العاملين فيها، فأصبحت مقصداً إلزامياً للباحثين عن الأجر الأعلى والقادمين من مختلف القطاعات وجموع البطالة، ومع اكتفاء المعامل والورش من الأيدي العاملة، وتشكل فائض منهم، تراجع الأجور والحوافز وساعات العمل الإضافي، وفقد القطاع ميزته الجاذب لتبدأ موجات من العمالة المغادرة تبحث عن رزق أجدى.

الهروب من البطالة

تعتبر الأزمات التي هزت قطاعات بأكملها وتسببت بتراجع الإنتاج أو التوقف سبباً آخر لعدم استقرار الأيدي العاملة في قطاع واحد، هروباً من البطالة أو من العمل الموسمي أيضاً، فمن البدهي أن ترى العامل المهني المتخصص بالنجارة مثلاً يتحول إلى عامل إنتاج في

هاشم يعقوبي

شهد سوق العمل خلال سني الأزمة تغيرات متلاحقة، ومن كل شكل ونوع، وبفعل عوامل كثيرة ومختلفة، لا يمكن حصرها في سطور قليلة، ويبقى أبرزها: الإصرار الحكومي على المضي بالسياسات الاقتصادية الليبرالية حتى في إدارتها للأزمة، رغم أنها كانت سبباً أساسياً بحد ذاتها في الوصول للأزمة وتطورها اللاحق، هذه السياسات الاقتصادية والمالية التي جعلت من معادلة الأجور والأرباح مختلة بشكل كبير وفاض لصالح أصحاب الأجور، ليقبع كل العاملين بأجر تحت أثقال هذا الخلل ويتحملوا نتائجها الكارثية، وأصبح تأمين قوت اليوم وأجرة البيت أو الغرفة الهدف الأسمى والأصعب، فكان من الطبيعي أن تتغير آلية التعاطي مع العمل كمفهوم عام ومع الحاجة الملحة بشكل خاص، من هنا بدأت القطاعات تشهد تحركاً مستمراً في أوساط الأيدي العاملة بين وافر جديد وآخر مغادر، فأخذنا نشاهد نقصاً حاداً بالأيدي العاملة المهنية في قطاع ما يؤدي إلى ارتفاع أجور العمال فيه، فأنصأ كبيراً في قطاع آخر يؤدي إلى

بصراحة

محمد عادل اللحام



الاحتكار والدولار... ماذا بعد؟

أصحاب العقد والحل في الحكومة تراهم كالنحل في حركتهم وتصريحاتهم التي تكون نارية في مكان، وبرداً وسلاماً في مكان آخر، وكان آخرها ما صرح به رئيس الحكومة من أن الحكومة قادرة على تخفيض الأسعار بتدخلها عبر الاستيراد المباشر إن استمر المحكرون في رفع أسعار بضائعهم، وهذا التصريح يحمل في طياته قضيتين أساسيتين مرتبطتين بالسياسات الاقتصادية المتبعة وعلاقتها بقوى رأس المال والاحتكار. أولهما: أن الحكومة مستمرة بسياساتها التي تؤمن مصالح تلك القوى الباغية على لقمه الفقراء، وبالتالي، كل الطرق مفتوحة أمامهم لتحقيق أعلى من الثروة المنهوبة التي ينتجها هؤلاء الفقراء بكل طبقاتهم. الثانية: أن الحكومة تفر بانسحابها من مهامها الأساسية التي كلفها بها الدستور، وتسليم تلك المهام التي لها علاقة مباشرة بحاجات الناس الأساسية كالغذاء والدواء والمحروقات وغيرها من القضايا التي تنعكس تأثيراتها المباشرة على احتمالات خطيرة سياسية واجتماعية، وهذا ما تسعى إليه تلك القوى التي ترى باستمرار الأزمة استمراراً لمصلحتها، من خلال ما يجري من تلاعب بقوت الشعب وحاجاته الضرورية، التي تبدلت كثيراً مع تعمق وتوسع ظاهرة الفقر والتهميش، ومع تطور ظاهرة النهب والاحتكار والتحكم بلقمة «الغلابة» والمحرومين، تحت حجة ارتفاعات سعر الصرف للدولار الذي يبشرنا بعض الخبراء الاقتصاديين بتضاعفه المستمر إذا ما بقيت الأمور على حالها، هذا الدولار اللعين، الذي تتلوى خلفه تلك العمليات كلها، التي محصلتها نهب الثروة ومركزتها، لتكون النتيجة كما نرى، كارثة إنسانية عميقة تصيب شعبنا في مستوى معيشته إلى الحدود التي لم تعد محتملة. إن العنف الذي يمارسه أصحاب الدولارات على الفقراء، يوازي إن لم يكن يزيد عن العنف الذي أصاب السوريين وشردهم من ديارهم، وحولهم إلى لاجئين في أركان المعمورة، والحرب على لقمه الفقراء - كما هو واضح - مفتوحة، ولا مؤشرات على احتمالات هدنة لإيقافها كما جرى في المعارك العسكرية، طالما بقيت قوى الفساد والنهب الكبيرة، تسرح وتمرح دون روادع حقيقية، تمكن المتضررين الذين طغح كيلهم، من الدفاع عن حقهم المنهوب «على عينك يا تاجر». إن استمرار الوضع على ما هو عليه يندرج بمخاطر كبيرة أيضاً، حيث الخيارات أمام الفقراء - وهم الأغلبية المطلقة، ومنهم العمال - محدودة. وهذا يعني: أن القوى الوطنية وفي مقدمتها الحركة النقابية، لا بد لها من تحمل مسؤوليتها في الدفاع عن لقمه الشعب المنهوبة.

النقابات بين النظرية والواقع /3/



نستكمل اليوم بعض القواعد والأسس التي يمكن بل يجب أن تدرج ضمن قانون التنظيم النقابي والأنظمة الداخلية للنقابة، لكي تكون الناظم لعمل أعضاء التنظيم النقابي وقياداته المختلفة القاعدية والوسيطية وحتى الهرم الأعلى في التنظيم النقابي، مع العلم أن بعضها مدرج بنصوص قانون التنظيم النقابي، وهذا شرط غير كافٍ على أهميته من حيث هو نص مكتوب، والمهم إلى جانب النص المكتوب، كيف يجري التعامل مع هذه النصوص القانونية أثناء الممارسة؟

■ نيل عبد الفتاح

حيث دلت التجارب السابقة أن النصوص في واد والممارسة على الأرض في واد آخر، وهذا الأمر لا تتحمل مسؤوليته الكاملة الحركة النقابية ولكنه مرتبط بمجمل القضايا السائدة في البلاد، ومنها: مستوى الحريات العامة السياسية والديمقراطية النقابية التي تمكن العمال من الدفاع عن حقوقهم كما ينص عليها قانون التنظيم النقابي، وفي القلب منها حقهم في انتخابات بعيدة عن التدخلات المباشرة وغير المباشرة من الأطراف المتعددة التي تعطي الحق لنفسها في فرض ما تراه مناسباً من وجهة نظرها السياسية حتى لو كان متناقضاً مع النصوص القانونية والأعراف النقابية، لهذا كان لزاماً علينا إعادة التفكير بالقضايا الأساسية المرتبطة بواقع الحركة النقابية والعمالية من حيث العلاقة بين النص والممارسة وبالتحديد، لأننا على أبواب دورة نقابية جديدة بيت منذ الآن حولها الكثير من التسريبات والأقوال التي تتعارض مع حق العمال باختيار ممثليهم بإرادتهم. الديموقراطية: إن هذا المبدأ هو العمود الفقري الذي لا بد أن ترتكز

والأربعين، مع العلم أن كافة المواثيق الدولية قد اعترفت بكل وضوح وصراحة بحق الإضراب كما في الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنقابية وغيرها من الاتفاقيات الدولية كمنظمة العمل الدولية. الانتخاب: يُعتبر هذا المبدأ المسند الأساس للعمود الفقري للتنظيم النقابي، إن قواعد وأسس الانتخابات يجب أن تكون واضحة ومدونة ضمن قانون التنظيم النقابي بشكل لا لبس أو تأويل فيه، وبعيدة عن القوائم المغلقة وتسمح لكافة العمال المشاركة في اختيار من يرونهم مثلاً لهم في كافة مفاصل الهرم النقابي وذلك تحت إشراف القضاء.

النقابي، بحيث يحق لكل عضو التعبير عن رأيه وانتقاده للقيادة المسؤولة عنه بشكل موضوعي وبناءً، وأن يُقبل هذا الرأي من العضو مهما كانت توجهاته بمرونة ومسؤولية طالما الهدف الأساس منه تطوير العمل النقابي وتجويده. الإضراب: إن عدم تبني التنظيم النقابي لمبدأ حق الإضراب يضعف الأدوات والوسائل المتاحة الأخرى للقطاعات في النضال، من أجل مصالح العمال وتحصيل حقوقها المسلوقة من أمن صناعي وصحة وسلامة مهنية وتأمينات اجتماعية وغيرها، وخاصة الأجور، وهو من جانب آخر لا يتوافق مع مبادئ الحريات النقابية التي ضمنها الدستور في مادتيه الرابعة والأربعين والخامسة

ويمنع من التراخي في العمل النقابي ويساهم بتنفيذ المهام بالسرعة الضرورية المطلوبة. المحاسبة والمراقبة: يتعرض التنظيم النقابي للفوضى التي قد تصل إلى حد الانكفاء وابتعاد جماهير العمال، وحتى الأعضاء عنه، عندما يتخلى التنظيم النقابي عن مبدأ المحاسبة والمراقبة، وهذا المبدأ يهدف بالدرجة الأولى منه إلى النهوض وتطوير العمل النقابي ورفع روحه النضالية والكفاحية من أجل تحصيل حقوق الطبقة العاملة، وليست الغاية الأساسية منه تصيد الأخطاء الفردية وفرض العقوبات. النقد والنقد الذاتي: يجب أن يُبني كحق لكل عضو في التنظيم النقابي بغض النظر عن موقعه في الهرم

عليه الحياة التنظيمية للحركة النقابية بنشاطها العام، واستكمالاً لما تم ذكره في العدد الأسبق، يجب أن تكون جميع القرارات المتخذة والمواقف التي تعبر عنها الحركة النقابية ناتجة وفق آليات ديمقراطية بمشاركة جميع الأعضاء وتتيح لهم حق اختيار اللجنة النقابية التي تقود العمل النقابي في المنشأة. القيادة الجماعية: وهذا المبدأ يُجنّب العمل النقابي الوقوع بالأخطاء وتتجلى هذه القاعدة عند اتخاذ القرارات حسب رأي الأغلبية، والتزام الأقلية بها والدفاع عنها بغض النظر عن معارضتهم لها. المسؤولية الفردية: كل مسؤول نقابي يتحمل نتائج ما يقوم به من أعمال ومهام قد يكلف بها، مما يحُد

الطبقة العاملة



عمال البريد في كوريا الجنوبية يصوتون لصالح الإضراب العام

صوت أكثر من 90% من عمال البريد النقابيين لصالح الإضراب العام. في كوريا الجنوبية، وأكد رئيس اتحاد عمال البريد الكوري، من خلال مؤتمر صحفي 2019/6/52 أعلن فيه أن 92,8% من أعضاء النقابة صوتوا لصالح الإضراب العام. وسوف تجري النقابة وشركة البريد الكورية، وهي الخدمة البريدية الوطنية في البلاد، مفاوضات حتى يوم الأربعاء، وهو الموعد النهائي لحل النزاع. وتتمثل المطالب الأساسية للنقابة في إنشاء أسبوع عمل مدته خمسة أيام، وزيادة في عدد عمال البريد. وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بحلول الموعد النهائي، ستعمل النقابة على إطلاق إضراب عام في التاسع من تموز.



عمال النظافة في المغرب

أعلن عمال النظافة في العاصمة المغربية الدار البيضاء خوض إضراب عن العمل، يومي الاثنين والثلاثاء المقبلين، احتجاجاً على عدم تسوية أجورهم، وغياب شروط الصحة والسلامة المهنية وشروط وظروف العمل. وقالت المكاتب النقابية: نحن فقط نسعى إلى تحقيق بعض المكتسبات المشروعة، وتحسين أوضاع العمال المعيشية، والإضراب حق مشروع، كما أن باب الحوار كذلك مفتوح لنا وللجميع، مادام الحوار سيكون جاداً وموضوعياً.



قبروان عمال مصنع الإسمنت في إضراب عن العمل

دخل عمال مصنع إسمنت «سوتاسيب» في ولاية القبروان صباح 2019/6/11 في إضراب عن العمل لمدة 4 أيام». احتجاجاً على تعنت الإدارة ورفضها الاستجابة لمطالب العمال المشروعة. وكانت إدارة المصنع قد تعمدت سد كل أفاق التفاوض والحوار واعتمدت سياسة الهروب إلى الأمام بعد طردها لمسؤولين نقابيين تعسفاً، إلى جانب اتخاذها جملة من العقوبات العشوائية والجماعية ضد العمال في المصنع استهدفت أجورهم ومنحهم بحجة أخطاء مهنية. وأكد أن العمال لن يتراجعوا عن الدفاع عن مطالبهم التي يكفلها القانون من أجور ومنح العمال ورفض سياسة العقوبات العشوائية والجماعية ووقف التجاوزات للقانون، بما فيها عدم احترام العمل النقابي واحترام قوانين العمل المحلية والدولية.



عمال النظافة في اليمن من أجل تحصيل أجورهم

مع بداية هذا الأسبوع يكون قد دخل إضراب عمال النظافة في محافظة تعز جنوب غربي اليمن، يومه الرابع احتجاجاً على تأخر صرف رواتبهم، مما أدى إلى تراكم القمامة في الشوارع والأحياء. وقال أحد مسؤولي مديرية النظافة في المحافظة: إن سبب تأخير صرف رواتب العمال عدم توفر الإيرادات لدى صندوق المديرية، هذا إضافة إلى تراجعها بشكل كبير في نقص المعدات اللازمة لرفع النفايات.



عمال البرازيل ضد سياسة التقشف!

أضرب الملايين من العمال في البرازيل يوم الجمعة من الأسبوع الماضي ضد ما تسمى إصلاحات المعاشات التي تعتمد على تخفيضات للإنفاق العام، وعلى العمال أن يسووها من خلال زيادة سن التقاعد إلى 65 سنة للرجال و62 سنة للنساء وزيادة الاشتراكات، وللحصول على استحقاقاتهم التقاعدية الكاملة، سيحتاجون على العمال العمل لمدة 40 عاماً. وقد اندلعت الاحتجاجات في أكثر من 375 بلدة ومدينة في جميع أنحاء البلاد، وحسب الاتحاد المركزي للعمال البرازيلي، فقد شارك حوالي 45 مليون عامل في الإضراب، وشهدت بعض أماكن العمل في أنحاء ساو باولو نسبة إضراب بلغت 98%.

هل تخلع الحكومة كعبها العالي، وتكف عن سياسة التعالي...؟!



شعور عدم الاستقرار يداهم آلاف العمال في المؤسسات والشركات العامة ممن توضع تحت أسمائهم كلمة مؤقت، وجميعهم على قيد الانتظار، يعملون على أمل وجود فرصة لتسوية أوضاعهم باعتبارهم المحرك الأساس الذي تعمل به معظم الخطوط الإنتاجية في الشركات والمؤسسات الحكومية، عقود (سنوية- مؤقتة- موسمية- عرضية- بونات- فاتورة- خبرة- مياومة وغيرها...)

■ وانك منذر

كل نوع من هذه العقود اسمه يشرح طبيعته، والقانون سمح بتوظيف العمال حسب هذه العقود المختلفة مشروطاً بظروف وحاجات محددة مثلاً: عقود المياومة تكون عند حاجة مؤسسة ما لمجموعة من العمال لوقت قصير نظراً لضغط عمل معين، وعقود الخبرة تأتي للاستفادة من خبرة أحد ما لديه خبرة غير متوفرة في هذه المؤسسة أو تلك، ويصل عدد المتعاقدين في الدولة بموجب عقود سنوية إلى 54 ألف متعاقد وبحسب إحصاءات «وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل» هناك حوالي 13 ألف عامل مؤقت بمختلف أنواع العقود اليومية والموسمية والعرضية والخبرة وغيرها، ينتظرون أن ينظر في وضع عقودهم، ويخرج الدخان الأبيض معلناً الخلاص من معاناتهم، المادة القانونية الناظمة المادة 146/ من قانون العاملين في الدولة هي المادة الوحيد التي تنظم عمل العاملين بصفة عقود، إلا أنها فعلياً غير شاملة وليست كافية حيث جاء فيها: /أ/ يجوز للجهة العامة وضمن حدود الاعتمادات المرصدة في الموازنة لهذا الغرض استخدام عمال مؤقتين /على أعمال مؤقتة بطبيعتها/ أو موسمين أو عرضيين. ويحدد النظام الداخلي للجهة العامة الحالات والأعمال التي يجوز فيها استخدام هؤلاء العمال، كما يحدد بوجه خاص الأسس والقواعد التي يجري بموجبها استخدام هؤلاء العمال. وجاء في نهاية المادة «يستفيد العمال المؤقتون من التعويض العائلي وفق الأحكام النافذة بهذا الشأن على العاملين الدائمين. ويخضع العمال

المؤقتون والموسميون والعرضيون في كل ما لم يرد عليه نص في صكوك استخدامهم المنبثقة عن الصك النموذجي لأحكام هذا القانون، وقانون التأمينات الاجتماعية في سائر المنازعات التي تنشأ بينهم وبين الدولة». وهنا يأتي التلاعب بالمسميات، فأى عقد لم يرد ذكره في هذه المادة- وهي كثير- لا يحصل على أي تعويض بحجة أنه لا مادة صريحة في قانون العمل تلزم المؤسسات بدفع مبالغ إضافية على الراتب. ومن هذه العقود عقود المياومة، فهي ليست من المسائل الحقوقية الواردة في القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004 وتتم عادة عقود المياومة وفق قانون العقود لعام 2004 حيث تتقاضى هذه الشريحة من العمال أجورها يومياً ولا يستفيد هؤلاء من زيادات الأجور ولا من الترفيعات وغيرها من الحقوق التي يتمتع بها العاملون الخاضعون لأحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة. قاسيون تحاور العمال، وفي حديث قاسيون مع بعض العمال الذين يعملون بنظام العقود ذات المسميات المتعددة شرحوا ظروف عملهم وطالبوا بحقوقهم المشروعة: أكد هادي العامل في إحدى الشركات العامة: أنه لا يحصل على أي تأمين صحي أو طبابة فهو يعمل ويأخذ المبلغ المخصص له عن كل يوم، الأمر الذي لا يشعره بالأمان والطمأنينة، فبأي وقت قد يتم التخلي عنه، معتبراً أن ظروف الحياة القاسية هي التي تجبر العمال المياومين على القبول بهذه التنازلات وأضاف: وعدنا بأن تتم تسوية أوضاع عقودنا ومنتظر أن يتحقق ذلك بحيث نشعر بالأمان بشكل

إن المسؤولية الكبرى تبقى على سياسات التوظيف في قطاع الدولة التي تدرج ضمن سياسات الحكومة الاقتصادية التي دمرت البشر والحجر

أكبر، ولا تذهب جهودنا التي نبذلها بشكل يومي هباءً. من جهتها قالت نوال العاملة في إحدى الشركات: إنها تعمل بعقد ثلاثة أشهر، لا يلبث أن ينتهي العقد لندخل في دوامة تجديده إضافة إلى ذلك فهذه العقود لا نأخذ على أساسها أيًا من التعويض المعيشي أو الزيادات التي تصدر. هاني يعمل في مؤسسة إعلامية بنظام الفاتورة، ويتقاضى مبلغاً لا يتجاوز 16 ألف ليرة سورية، قابلاً للنقصان لا الزيادة حسب حجم العمل المنفذ، علماً أنه ملتزم بساعات الدوام التي حددتها تلك المؤسسة، وهو لا يزال على هذا الحال منذ ثلاث سنوات. عامر يعمل بعقد خبرة منذ أربع سنوات وراتبه 19 ألف ليرة سورية فقط! وطبعاً جميع العاملين وفق هذه العقود لا يحصلون على تعويض الغلاء المعيشي أو أي تعويض آخر يحصل عليه الموظف المثبت، أو حتى المتعاقد بعقد سنوي. أحد النقابيين تحدث لقاسيون قائلاً: اتحاد نقابات العمال يطالب بتثبيت العمال المؤقتين بشكل مستمر، ويسعى لتحويل عقود الاستخدام المؤقتة بمختلف أشكالها «المؤقتة الموسمية والمياومة والوكالة والعرضية والبونات والفاتورة وغيرها» إلى عقود سنوية، ليحصل العمال على حقوقهم كاملة بما فيها التعويضات والزيادات والتقاعد. كخطوة أولى من أجل تثبيتهم لاحقاً فهؤلاء العمال يعملون بصورة مستمرة لدى الجهة التي تعاقدوا معها ويضيف: إن مطالب الاتحاد هذه جاءت بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي تعيشها البلاد اليوم، والأجور المتدنية التي يحصل عليها العامل والتي لا تتحمل المزيد من النقصان، فههدف الاتحاد العام لنقابات العمال الأول كان تحقيق الاستقرار الوظيفي للعامل أولاً: وللمؤسسات تالياً، بدوره أكد: أن هناك أفكاراً ودراسةً لتسوية أوضاع العمال المياومين والعرضيين والموسمين وعمال الفاتورة والبونات بتحويل عقودهم إلى عقود سنوية ومازال الموضوع قيد

الدراسة لدى الجهات الوصائية، مشيراً إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رفعت مقترحاً إلى رئاسة مجلس الوزراء لتحويل عقود جميع العمال المؤقتين الذين يبلغ عددهم 13 ألف عامل إلى عقود سنوية وهي حالياً تنتظر الرد. أما بعد: هؤلاء العمال وفقاً لعقودهم المختلفة اليوم، وبعد سنوات طويلة من تجديد تلك العقود يجدون أن على الحكومة أن تخلع كعبها العالي وتكف عن سياسة التعالي وصم الأذان عن مطالب العمال، وتتنظر في أوضاعهم وتقوم بتسوية عقودهم المؤقتة، خاصة وأنهم أصبحوا من الموظفين الذين تعتمد عليهم مؤسساتهم نظراً لطول فترة عملهم فيها، ومن جانب آخر بات لابد من تسوية وضعهم المعيشي أيضاً، خاصة في الظروف الكارثية التي تعيشها البلاد والعباد.

السبب الذي ولد النتيجة بانتظار تثبيت هؤلاء العمال لابد من التأكيد عليه: أن الخطأ الأول بدأ من توظيفهم بصيغة خاطئة وقبولهم بهذه الصيغة بسبب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة ومستوى المعيشة الضعيف، أو ما دون الصفر، الأمر الذي عرّضهم لفقدان الاستقرار الوظيفي أولاً، وحرمانهم من بعض التعويضات ثانياً. وبكل الأحوال لا يمكن إلقاء اللوم على العمال، كونهم في ظل قلة فرص العمل يقبلون بأي عرض مقدم لهم مهما كان مجحفاً أو ظالماً. إن المسؤولية الكبرى تبقى على سياسات التوظيف في قطاع الدولة التي تدرج ضمن سياسات الحكومة الاقتصادية التي دمرت البشر والحجر، وأثرت القلة على حساب أغلبية الشعب السوري، حيث من المفترض أن يتم تعيين هؤلاء العمال بصورة دائمة منذ البداية، خاصة وأن وجودهم ضروري في المؤسسات التي يعملون فيها، ولولا ذلك لما جددت عقودهم كل تلك السنوات، لابد من معالجة النتائج بالعودة للأسباب «السياسات الاقتصادية والاجتماعية» التي ولدت هذه النتائج.

عن التجربة الصينية في مكافحة الفقر



حققت الصين إنجازات مشهودة مع تسارع نموها الاقتصادي والاجتماعي وتعمق قضيتها في مكافحة الفقر منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح قبل أربعين سنة، فتم تخليص 700 مليون فرد من الفقر، وبذلك تتصدر الصين دول العالم من حيث عدد السكان الذين تم انتشالهم من الفقر. كيف حققت الصين هذه الإنجازات؟

إعداد: مالك موصلي

العلاقة بين النمو الاقتصادي ونسبة حالات الفقر

بالمقارنة مع قطاعي الصناعة والخدمات، فإن تنمية قطاع الزراعة هي التي ساهمت بشكل أكبر في الحد من الفقر. أولاً، لأن السكان الفقراء يتركزون في المناطق الريفية. وفقاً لخط الفقر لعام 2010، ففي عام 1978 كان 80% من إجمالي الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، لكن تطور الزراعة والاقتصاد الريفي ساعد على زيادة دخل الفلاحين. ثانياً: تعتمد معيشة الأسر الفقيرة على الزراعة، وكلما كانت أسر الفلاحين أكثر فقراً ازداد اعتمادها على الزراعة. في عام 1978، جاء 94,1% من إجمالي دخل الأسرة الريفية من قطاع الزراعة، مقارنة مع 5,5% في عام 2006.

ثالثاً: تم توزيع المدخلات الزراعية «الأراضي على سبيل المثال» بشكل متساو في الصين، بحيث يمكن للمزارعين الفقراء الذين تعتمد معيشتهم على الزراعة أن يستفيدوا من التنمية الزراعية، حيث ضمن النظام الزراعي الصيني حق المزارعين في الإنتاج بصورة أكثر إنصافاً.

المساعدة الهادفة للقضاء على الفقر

بعد ثلاثة عقود من المساعدات الحكومية على المستوى الإقليمي المحلي، حلت الحكومة الصينية مشكلة الفقر في العديد من

وفقاً لخط الفقر في الصين، المحدد بألفين وثلاثمائة يوان من الدخل الصافي للفرد سنوياً حسب الأسعار الثابتة لعام 2010، انخفض عدد سكان الريف الذين يعيشون تحت خط الفقر من 770 مليوناً في عام 1978 إلى 30,4 مليون في نهاية عام 2017، أي بانخفاض قدره 740 مليوناً. ما يعني أنه وخلال الأربعين عاماً الماضية، تخلّص معظم سكان الريف من الفقر وتحسن مستوى معيشتهم بشكل ملحوظ.

النمو الاقتصادي القوي قوة دافعة للحد من الفقر

ساهمت عوامل مختلفة في نجاح الصين في الحد من الفقر. والعامل الأهم من بينها، هو: النمو الاقتصادي السريع، وخاصة التنمية الزراعية والتنمية الريفية. حيث إن المحرك الأساس للحد من الفقر كان النمو الاقتصادي القوي والطويل الأجل، والذي كان له تأثير مزدوج، أولاً: التأثير المباشر، فالتنمية الاقتصادية خلقت المزيد من فرص العمل والمزيد من الفرص لزيادة الدخل. ثانياً: التأثير غير المباشر، فكلما تطور الاقتصاد وأصبح البلد أقوى، تصبح الحكومة أكثر قدرة على مساعدة المحرومين للخروج من الفقر.

المناطق. والجدير بالذكر هنا: أن الفقراء لا يوجدون في المناطق الفقيرة فقط، وإنما يعيش بعضهم في المناطق غير الفقيرة أيضاً، وكان إخراجهم من الفقر أصعب. حيث كان لا بد من تقديم المساعدة الهادفة لهم بشكل مباشر، والمساعدة الهادفة تعني تقديم المساعدة إلى الأسرة أو الشخص الفقير مباشرة. وتشمل الإجراءات الرئيسية تحديد وتسجيل الفقراء، وتحليل أسباب فقرهم، ثم تقديم المساعدة لهم. والهدف هو رفع دخل الأسر الفقيرة المسجلة فوق خط الفقر نهائياً، وضمان حصولها على الغذاء والملبس والسكن الآمن وعلى التعليم الإلزامي والرعاية الأساسية.

وتركز زيادة دخل الفقراء على مساعدتهم على تنمية الزراعة المميزة وبطريقة التوظيف والتحويل. فبالنسبة للمناطق النائية والمناطق ذات البيئة الإيكولوجية الهشة والكوارث الطبيعية المتكررة، تم نقل سكانها إلى مناطق أكثر ملاءمة. وهدفت الخطة الخمسية الثالثة عشرة لنقل عشرة ملايين فقير إلى المناطق الأكثر ملائمة.

وتشمل تدابير الدعم التعليمي تخفيض الرسوم الدراسية والرسوم الأخرى أو الإعفاء منها، وتقديم الإعانات المالية للأطفال من مختلف الأعمار. فبالنسبة للأسر التي يوجد بها شخص مصاب بأمراض خطيرة أو مزمنة، فإن تدابير المساعدة الصحية مصممة لتخفيض تكلفة الرعاية الطبية وزيادة جزء التعويض لها، وتغطية التأمين ضد الأمراض الخطيرة. وبالنسبة للأسر التي ليس لديها مساكن أو تهدمت مساكنها، فإن التدابير تهدف إلى ترميم المساكن. أما بالنسبة للأسر الفقيرة التي لا يمكن لأفرادها العمل، يتم تطبيق الحد الأدنى من تدابير التأمين

الاجتماعي. ومنذ تنفيذ المساعدة الهادفة للفقراء في عام 2014، شهدت أعمال مكافحة الفقر تقدماً ملموساً. فبين عام 2014 وعام 2017، تم تخليص 13 مليون شخص من الفقر سنوياً.

«العمل معاً»

لكسب المعركة الحاسمة ضد الفقر

الهدف الرئيس للصين، هو ضمان حل مشكلة الفقر لجميع السكان الفقراء بحلول عام 2020، وضمان حصولهم على الغذاء والملبس والسكن الآمن والحصول على التعليم الإلزامي والرعاية الأساسية.

أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة مؤخراً الخطوط الإرشادية حول إجراءات القضاء على الفقر في الأعوام الثلاثة القادمة. وتحدد هذه الوثيقة أنه سيتم تخليص أكثر من ثلاثين مليون فرد من الفقر في غضون ثلاث سنوات. حيث يعيش هؤلاء الفقراء اليوم في المناطق الأكثر حرماناً، ويعانون من حالات خاصة لم تتم معالجتها سابقاً. وذلك من خلال:

تثبيت الدخل الزراعي الأساسي، ومن خلال الاستفادة من سياسة الحد من الفقر وواسطة التأمين؛ ثانياً: خلق المزيد من وظائف الخدمة العامة لزيادة دخل الأسر القادرة على العمل؛ ثالثاً: تعزيز التدريب المهني بهدف تشجيع المزيد من الأيدي العاملة على إيجاد فرص عمل في مكان آخر، هذا على المدى القصير. أما على المدى الطويل، تفكر الصين بزيادة قدرة رأس المال البشري ودفع التعليم على عدة مستويات، بما فيها إمكانية أن تقوم الحكومة بدفع تحويلات نقدية مباشرة ومشروطة لتشجيع الأسر الفقيرة على تلقي الخدمة العامة في مجال التعليم والصحة.

الهدف الرئيس للصين هو ضمان حل مشكلة الفقر لجميع سكان الفقراء بحلول عام 2020، وضمان حصولهم على الغذاء والملبس والتعليم الإلزامي والرعاية الأساسية

ملف اللاجئين السوريين في دول الجوار ولبنان.. عود على بدء!



يُعتبر ملف اللاجئين السوريين أحد الملفات الهامة التي يتوجب إيجاد حلول جذرية لها تتصل بجذرية الحل السياسي للأزمة السورية.

■ ناريمان عاطف

تمارس على الأردن لمنع عودة اللاجئين، رغم تحسن الأوضاع في الجنوب السوري. أما في لبنان فيتخذ الجوء شماعة تعلق عليها مختلف الأزمات من البطالة والفقر والعجز المالي والتوتر الأمني وإقرار الموازنة للدولة للعام الحالي 2019 الذي حمل مختلف الطبقات والفئات الشعبية مزيداً من الأعباء والضرائب في بلد بلغ فيه حجم الدين العام في 2009 حوالي 50,2/ مليار دولار أمريكي، بنسبة بلغت 153% من حجم الناتج المحلي الاجمالي، قبل نشوب الأزمة في سورية وتدفق اللاجئين اليه. بمعنى أن الأزمات الاقتصادية الاجتماعية في لبنان ليست ناشئة عن اللجوء السوري، وإنما هي مفرزات طبيعية لنظام المحاصصة الطائفية الذي يقوم على مبدأ التبعية الخارجية، وليس الوطنية. ولن تخلصها عودة اللاجئين السوريين.

بل تفيد التقارير بمساهمة السوريين في الإنتاج في دول اللجوء بالإضافة إلى المعونات الدولية المقدمة لتلك الدول (236/ مليار دولار إنتاج اللاجئين السوريين في كل من الاتحاد الأوروبي وتركيا خلال أربع سنوات مقابل 9,1/ مليار دولار مساعدات - قاسيون 723)، وتقارير البنك الدولي التي أفادت بتوليد الأزمة السورية لفرص للمصدرين اللبنانيين نتيج استبدال خسارة الإنتاج في السوق السورية وفي باقي الأسواق المرتبطة بها خصوصاً في الصادرات الغذائية والمرافق.

وبغض النظر عن أن عودة اللاجئين السوريين لن تحل الأزمات المعقدة في دول الجوار، وخصوصاً في لبنان، غير أن عودتهم تشكل نقطة جامعةً لمختلف الأطراف اللبنانية المتصارعة، وطرح حلول لها تستند

فقد بات الملف ميداناً للتجادب والضغط إقليمياً ودولياً تجاه سورية، وداخلياً في دول اللجوء في ظل السكون الظاهري على عملية الحل السياسي السوري التي يتوقف عليها مصير أكثر من 5,6/ مليون لاجئ سوري مسجل في دول الجوار؛ (3,4/ مليون في تركيا 1/ مليون في لبنان يتوزع معظمهم على عشرات المخيمات في محافظتي البقاع/ عرسال/ وطرابلس/ عكار/ المحاذيتين لسورية - 660/ ألف في الأردن - 250/ ألف في العراق)، منهم 2,6/ مليون طفل، بالإضافة إلى ما يفوق 150/ ألفاً في دول شمال إفريقيا، ونحو مليون لاجئ في أوروبا، و21/ ألفاً في أمريكا الشمالية يشكلون نسبة 1% فقط من مجموع اللاجئين السوريين، وذلك حسب تقارير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين نهاية 2018، عدا غير المسجلين منهم الذين لا تتوافر إحصائيات رسمية بخصوصهم.

ورغم أن الجوار الإقليمي لم يبرح حقوق اللاجئين المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية للأعوام 1951 و1967 في ظروف السكن والتعليم والعمل وظروفه وحرية التنقل.. إلخ، فإنه حاول العمل على توفير هذا الملف لصالح فرض أجنداته في سورية قبل إطلاق العملية السياسية، كتركيا التي ظلت حتى مطلع عام 2019 تتخذ من اللاجئين ذريعة لإنشاء المنطقة الآمنة داخل الحدود السورية، وتم استيعابها حتى الآن بالاتفاق الروسي التركي السوري الذي اتخذ من اتفاقية أزنة 1998 منصةً تعالج الوضع في الشمال السوري، وتحافظ على السيادة السورية. بالإضافة إلى الضغوط التي

المسار الذي يشكل مع مسار سوتشي روافد لمسار جنيف المؤدي أخيراً إلى تطبيق كامل القرار الدولي 2254 الذي ينص على كون الحل السياسي للأزمة السورية بقيادة سورية هو الحل المستدام، ويرى في عودة اللاجئين والنازحين جزءاً لا يتجزأ من الحل. وهو ما يؤدي في النهاية إلى عزل الأطراف الدولية والإقليمية والداخلية المعارضة للحل السياسي عن أي دور سياسي لها في سورية وفي الإقليم وعالم الغد.

إلى أساس عودتهم الآمنة إلى بلادهم بعد تحسن الظروف الأمنية والعسكرية في معظمها، هو ما استندت إليه دعوة روسيا للبنان. وكذلك للعراق. في السادس عشر من حزيران الجاري لحضور اجتماعات أستانا تموز المقبل كأعضاء مراقبين، في تصور روسي لقدرة الاصطفاف اللبناني إلى جانب مسار أستانا على خرق الجمود الظاهر على العملية السياسية في سورية، واجتذاب أطراف إقليمية أخرى لتوسيع نطاق عمل

العبودية من جديد

فبحسب المؤشرات العالمية للرق، يظل حتى الآن نحو 46 مليون شخص في 167 بلداً يعانون من «الرق الجديد» سواء بالزواج القسري أو العمل القسري أو العمل المنزلي فيما أشبه بالعبودية أو أشكال أكثر حدة.

حيث إن نحو 13,6% من العبيد في العالم يوجدون في إفريقيا جنوب الصحراء، وخصوصاً في جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجنوب السودان والسودان وموريتانيا، ليست الدول الإفريقية فقط التي تعاني من هذه المسألة، فبالإضافة إلى ذلك فإن دولاً

مثل: باكستان ونيبال وهاييتي تضم أعلى معدل لانتشار الرق في العصر الحديث، كما أن هناك دولاً غربية تتشدد بالديمقراطية وهي الأخرى تنتشر فيها هذه الظاهرة، حتى لو بمعدل نسبي أقل، أو بأشكال أخرى من العبودية المعاصرة، ففي دول أوروبية مثل: بريطانيا وإيطاليا وغيرها كشفت تحقيقات أن هناك استغلالاً للعمال والعبودية الجنسية في شبكات الدعارة، وكشف مؤشر الرق العالمي عن وجود 11 ألفاً و700 ضحية لأشكال العبودية المعاصرة في بريطانيا.

التقرير، مؤكداً أن ليبيا أصبحت سوقاً مفتوحاً لممارسات أشد بؤساً غير إنسانية اتجاه المهاجرين الأفارقة، الذين يقصدونها كمر للهرب إلى أوروبا، بسبب ويلات الحروب وازدياد معدلات الفقر في بلدانهم، لكن كل وسائل الإعلام هذه لم تستطع أن توضح بيدها إلى صانع هذا المأساة الحقيقي. رغم كون تجارة العبيد غير شرعية، فإن تجارة الرق ما زالت مستمرة في بعض الأجزاء من العالم، بما في ذلك إفريقيا وخاصة في موريتانيا التي عانت حتى العقد الأخير من انتشار هذه الظاهرة.

فموريتانيا تعتبر آخر بلد في العالم يلغي الرق تحديداً في عام 1981، بعد إصدارها مرسوماً رئاسياً يمنع هذه الممارسة، لكن غياب تفعيل القانوني جعل محاربة هذه الظاهرة حبراً على ورق، حيث يقدر عدد العبيد في البلاد حوالي 600 ألف أي: نحو 17% من سكان البلاد، وصنفت موريتانيا في مؤشر الرق العالمي لسنة 2014 كأول دولة في العالم على مقياس ممارسة أشكال «العبودية العصرية»، كون 4% في مجموع سكان موريتانيا، حوالي 140,000 نسمة، يعانون من شكل من أشكال العبودية المعاصرة.



انتشرت في السنوات الماضية صور وفيديوهات مزادات لبيع المهاجرين الأفارقة في طرابلس- ليبيا، حيث أظهرت كافة أشكال العبودية بأبعادها التقليدية والسافرة.

وأثار هذه الكثير من ردود الأفعال الغاضبة، إذ طالب الرئيس الغيني ورئيس الاتحاد الإفريقي ألفا كوندي بملاحقات قضائية على خلفية ما سماها بـ «التجارة الخسيسة التي تعود إلى الحقبة القديمة». واهتمت الصحف العالمية والدولية بهذا

إحدى المزارع الليبية تحولت إلى سوق للخناصة يباع فيه وفي مزاد علني أشخاص ذوو بشرة سمراء بأسعار متدنية، حيث إن شباناً من منطقة جنوب الصحراء يباعون بسعر 1200 دينار ليبي (نحو 800 دولار)، من أجل العمل في المزارع وقطاع البناء.

اجتماع «RIC» في قمة العشرين.. الهند تخطو نحو الصين



سيوصل الطاقة الروسية إلى الهند، عبر إيران وأذربيجان. وأخيراً، كانت المبادرة الهندية في قمة مجموعة العشرين، لعقد اجتماع ثلاثي: روسي- صيني- هندي، كان واحداً من العلامات الفارقة في هذه القمة التي ضمت الكثير من الرسائل والإشارات لنظام العلاقات الدولية الجديد قيد التشكيل.

إن حاجة الهند إلى الصين أعلى من حاجة الأخيرة لها، إذ تستورد الهند من الصين نسبة 17% من مستورداتها، وهي شريكها التجاري البضاعي الأكبر، فمعظم مستورداتها 56% هي معدات وآليات، أو ما يسمى سلعاً رأسمالية. بينما تصدر الهند للصين بضائع 6% من واردات الصين... ولكنها هامة للهند وتحديداً بتسارع نموها، إذ نمت في بين 2016-2017 بنسبة 72% بين شهري 10 من العامين. والأهم: هي الوعد الاستثمارية: 20 مليار دولار استثمار صيني محتمل في البنى التحتية الهندية.

يرى خبراء بأن مشروع طريق الحرير ممكن أن يقدم فرصة جدية للهند، إذا ما تجاوزت معه... وتحديداً في الممر الاقتصادي المجدد حالياً بين بنغلاديش والصين والهند وميانمار «BCIM»، لربط مدينة كونيغونغ الصينية بميناء كولكاتا الهندي. كما أن هناك إمكانية كاملة في استكشاف إمكانية الاتصال عبر الهيمالايا ونيبال.

لا تعتبر من مصلحة الهند، وهي المصنفة خامسة عالمياً من حيث رقم الناتج المحلي الإجمالي، وصاحبة أعلى معدل نمو اقتصادي عالمياً في مجموعة الـ G20.

فمحاولة إيقاد الأزمة بين الهند وباكستان، والتفجيرات واحتمالات التصعيد في سيرلانكا، والضغط الأمريكي على الهند حتى لا تستورد أس 400، والضغط على الهند عبر العقوبات النفطية على إيران، وهي واحدة من مصادر الطاقة الأساسية لها، والتصعيد الأمريكي بالتوتر في مضيق هرمز، حيث يعبر النفط إلى الهند ومجمل آسيا... جميعها عوامل تدفع الهند لعدم السير في عملية مناورة مع الغربيين، إذ إن حدة الأزمة الغربية تدفع إلى سلوك تصعيدي، لا يتجاوز لضيق الأفق التنافسي مع الشركاء الآسيويين، ومع الطرف الصيني تحديداً. وسيدفعها نحو علاقات التعاون ونموذج: رابح- رابح.

وبالفعل، فإن التصعيد بين الهند وباكستان تم احتواؤه، وجلس زعيما البلدين على طاولة واحدة في مؤتمر شانغهاي، وكذلك الأمر في سيرلانكا التي لم تتصعد أزمته، كما أصرت الهند على استيراد أس 400 التي ستقدم روسيا خطوط إنتاجها للهند، وليس فقط الأنظمة الدفاعية الجاهزة. كما توسع الهند علاقاتها مع روسيا سريعاً عبر الممر الاقتصادي الشمالي «NSTC» الذي

شهدت آسيا زخماً غير مسبوق في مؤتمرات القمم الدولية خلال الفترة الماضية: فمن مؤتمر الحزام والطريق في منتصف الشهر الخامس إلى قمة منظمة شانغهاي، إلى مؤتمر سيكا «التفاعل وإجراءات الثقة في آسيا» إلى منتدى بطرسبورغ الدولي ولقاء القمة الروسي الصيني الاستثنائي، وصولاً إلى قمة العشرين في اليابان...

لم تكن الهند بعيدة عن كل هذا، فهي جزء مكون وهام من علاقات مركز وأطراف، اندمجت في نموذج النمو التصديري القائم على الأجور المنخفضة، وعلى دخول رأس المال الأجنبي، وعلى الاستهلاك الغربي... مع محافظتها على استقلالية نسبية ناجمة بطبيعة الحال عن الجغرافية والقوة البشرية الهائلة لهذا البلد الآسيوي.

وقد انعكس هذا الدور الهندي في مرحلة النيوليبرالية العالمية، في طبيعة علاقات الهند مع دول آسيا الكبرى، وتحديداً في علاقتها التنافسية مع الصين، حيث تتوتر العلاقات السياسية مع أزمة حدود قادت إلى حرب في عام 1962، ولم تشهد حلحلة جدية حتى اليوم، بل تجددت التصريحات والتصعيد في عام 2017، ثم خدمت فجأة بقاء سريع بين الرئيسين.

الغرب يفقد تدريجياً التناقض الصيني-الهندي

يضع الغرب، والأمريكيون تحديداً، جهوداً كبيرة لإبقاء الهند قريبة، أو بشكل أدق بعيدة عن الصين... وقد نجحت التناقضات في إبقاء موقف الهند رافضاً للاندماج بالمبادرة الصينية «الحزام والطريق»، التي ترى فيها الهند مشروعاً مهدداً لها، وتحديداً في جزءه المتعلق بالكورييدور الاقتصادي الصيني-الباكستاني، الذي ترى الهند أنه يمر عبر أراضيها المتنازع عليها في إقليم كشمير. الموقف الهندي هذا يبدو أنه في طريقه للتغير، تدفعه الضرورات الموضوعية والمصالح الهندية... ويدفعه أيضاً الضغط الغربي بمشاريع الفوضى في آسيا التي

لا تهدأ القارة الآسيوية إذ تدفعها قدماً إلى الأمام القوة المحركة الفاعلة: الصينية-الروسية، والتي تخطو اليوم خطوات جدية لتكون الهند الرأس الثالث للمثلث الآسيوي المحوري، في خطوات متسارعة ومبادرة هندية لم تكن متوقعة.

النصف الثاني من القرن العشرين الخلافاً الآسيوية

ترتسم العلاقات الدولية على أساس عميق، يعكس طبيعة التقسيم الدولي للعمل، فتتفكك تحالفات وتنشأ أخرى، بناء على طبيعة النظام الاقتصادي الدولي وتوزيع الأدوار ضمنه. وإذا ما كانت المرحلة الذهبية للغرب بعد الحرب العالمية الثانية، تحمل سمة أساسية هي التحالف الغربي، الذي مركزه الولايات المتحدة وعمقه أوروبا الغربية واليابان. فإنه على الطرف الآخر كانت العلاقات بين القوى الاقتصادية الدولية الكبرى في آسيا قد بدأت تسوء... وأبرز ما يميزها: الخلاف السوفييتي الصيني في النصف الثاني من القرن العشرين. وكلما كان الغرب يوسع هيمنته، كلما كانت العلاقات وإمكانات التعاون في آسيا تصبح أصعب، وقد دمج الغرب في نمودجه قدرات المنظومتين: السوفييتية المتفككة في التسعينيات، والصينية المنفتحة على رأس المال منذ الثمانينات، مع تباينات في طبيعة الانخراط ومستواه، إذ استطاعت الصين أن تدير تراجعها، وأن تحدد آليات في دخول رؤوس الأموال إلى البلاد، بينما أخذ التراجع الروسي شكلاً آخر أكثر ارتباطاً اقتصادياً.

الأمريكيون
يُفعلون التناقض
الهندي- الصيني
ولكن الضغط
الغربي عبر الفوضى
والقدرة الصينية
على المبادرة
تقرب الهند للثلاثي
الآسيوي روسيا
الصين الهند

إن انطلاق هذا الاجتماع الثلاثي المسمى «RIC» (الروسي- الهندي- الصيني) في قمة العشرين، يدل على أن المياه تجري في التواصل الهندي- الصيني، وهو ما سيعني باستمرارته، نقلة نوعية في التحالفات الآسيوية لتشكل القوة المالية والاقتصادية والتكنولوجية الصينية الأعلى تسارعاً عالمياً، وقوة النمو الاقتصادي والقوة البشرية الهندية، وقوة تكنولوجيا الردع العسكري، وثروات الطاقة الروسية.

المعهد العالي للفنون المسرحية هموم ومشاكل بالجملة!



لا يختلف المعهد العالي للفنون المسرحية عن غيره من المؤسسات التعليمية الجامعية والأكاديمية الأخرى، فهو منمّم بالمشاكل والهموم، بعضها يظهر للسطح وتسلط عليه الأضواء، وبعضها الآخر مغيب ومعتم عليها، ورغم الهالة المحيطة به وباسمه، ورغم قلة أعداد الطلاب المقبولين فيه، ورغم التغني بأسماء خريجيه من الفنانين المشهورين، بالإضافة إلى التغني بسمعة وأسماء الأساتذة والفنيين العالمين فيه، إدارةً وتدريباً.

عاصي اسماعيل

ولعل عدد طلابه المحدود، والشللية الطاغية فيه، من العوامل المساعدة على عدم ظهور مشاكله وتداولها بالعلن، كما غيره من القطاعات التعليمية الأخرى، بالإضافة إلى دور الأسماء البارزة من الفنانين المشهورين القائمين عليه والمسؤولين عنه، على مستوى كبح ما يمكن أن يتم تداوله أو يساق من مشاكل وهموم خاصة بالمعهد وطلابه، بل وظواهر سلبية ربما، ناهيك عن الدور الرسمي الذي يرفض أحياناً حتى القبول بسماع الهموم والشكاوى.

بوابة شائكة ومنافسة كبيرة

الحديث عن المعهد، باعتباره مؤسسة أكاديمية، أو باعتباره مؤسسة ثقافية، من بوابة النقد تبدو شائكة وفقاً لما سبق، اللهم ما يتم استثناءه من أحاديث على ألسنة أصحاب الشأن من المختصين فناً وثقافة على هذا المستوى.

فهموم المعهد ومشاكله كثيرة، حالها كحال المشاكل والهموم الثقافية والتعليمية والأكاديمية عموماً، وكيف يتم تحييد كل ذلك لمصلحة القطاع الخاص من بوابة المنافسة بالنتيجة.

فالفصائيات التلفزيونية منافسة، وشركات الإنتاج منافسة، والمعاهد الخاصة منافسة، وكذلك حال الفرق الخاصة بالباحث عن الرعاية والتمويل الخاص في ظل عدم توفر الرعاية والتمويل الحكومي لها.

هذا الجو من المنافسة المستمرة، في ظل واقع المشاكل غير المحلولة والمتفاقمة في المعهد، تدفع به وبدوره ومهامه وبطلابه وخريجيه ليكونوا ضحايا من كل بد.

المشكلة بالسياسات أيضاً

المعهد يتبع لوزارة الثقافة، وليس لوزارة التعليم العالي، إلا أن بعض المشاكل والهموم المتعلقة به تبدو شبيهة إلى حد ما مع مشاكل وهموم المؤسسات التعليمية الجامعية الحكومية الأخرى، فهي خاضعة لنفس السياسات التعليمية المعمول بها تقريباً، اعتباراً من التخصصات وأعداد الطلاب ارتباطاً بسياسات الاستيعاب، مروراً بالكوادر الإدارية والفنية وأعضاء الهيئة التدريسية، وما يرتبط بذلك على مستوى الاستقطاب والأجور والتعويضات وغيرها، وليس انتهاءً بالمناهج المعتمدة لكل تخصص، طبعاً مع عدم تغيب الوساطة والمحسوبية وأوجه الفساد.

وعلى اعتبار أن المعهد، دوراً ومهاماً، مرتبطاً بالشأن الثقافي فإن ذلك يعني أن الهموم والمشاكل المتعلقة بهذا العنوان العريض تجد طريقها إليه بهذا الشكل أو ذاك، متفاعلة مع

مشاكله الخاصة بعلاقة جدلية تنعكس على دوره ومهامه بالنتيجة، كما تنعكس على الطلاب فيه، سواء على مستوى علاقتهم معهم وبينهم، أو على مستوى علاقتهم مع الكادر الإداري والفني أو مع أعضاء الهيئة التدريسية فيه.

شاهد من أهله

مطلع الشهر الماضي أجرت صحيفة تشرين حواراً مطولاً مع «فايز قزق» الفنان المعروف، والمدرس في المعهد حالياً، وعميده سابقاً، حيث تم تسليط الضوء على العديد من المشاكل والهموم المزمنة في المعهد، وعلى مستوى العمل الثقافي والفني عموماً، وفيما يلي نستعرض بعض ما جاء في الحوار:

«قبل الحرب بسنوات، طرحنا مسائل تطوير مناهج المعهد عبر لجان متخصصة اختبرت المسرح في العالم، تدريباً وتمثيلاً وإخراجاً». «أحياناً تكون هناك إيماءات أنه بالإمكان تطوير النظم الداخلية للمعهد، لكن الأمور تجري بشكل كارثي».

«كانت الكوارث تتلاحق.. كما كبيراً من الطلاب لا يأخذون حقهم الأكاديمي والعلمي والتدريب.. وبات المعهد شبه خالٍ من الصفة الأكاديمية».

«المعهد وصل لمرحلة الاختناق، ويبدو أن هناك قراراً بتحويله إلى مكان يشبه المفرخة للإنتاجات التلفزيونية».

«قلت مرة إن هناك من يريد أن يبقينا وحيدين في البيت، وأن يكون الاجتماع الوحيد لنا في أماكن العبادة».

«دور السينما في دمشق تغلق بكل قسوة وعناد، والمسارح تترك لتصوت شيئاً فشيئاً». «ليس هناك مخرجون جدد مبتعثون منذ ما قبل الحرب، وخلالها.. فبقي الأمر على حاله، وعندما يبقى الأمر على حاله طوال أربعين

عاماً من دون متخصصين جدد، ودم جديد، ورؤى جديدة، وثقافة مجتمعية سينمائية ومسرحية، من البدهي أن نصل إلى الحد الذي وصلنا إليه الآن».

«هناك شباب لديهم الرغبة لأن يعملوا في المسرح وفي السينما، لكن طبيعة الأداء الإداري والمالي، وطبيعة الأشخاص في أعمق وزارة الثقافة تمنعهم، أعتقد أن هؤلاء لا يعينهم على الإطلاق حتى الكلام الذي أقوله الآن، لا يعينهم المسرح ولا السينما، في حين أنهم يتخذون قرارات خطيرة بحقها».

«ثمة من ينقل كلمات هنا وهناك، يراقب فينقل، وهذه العقلية موجودة، تراقب تتجسس تتأمل، ولا ثقافة حقيقية لها، ولا قدرة لها على فعل أي شيء، لكنها مزروعة بيننا».

«ليس هناك ابتكار في التلفزيون، وإنما في الفنون، والآداب، وفي العمارة الموجودة ضمن الفنون، الابتكار في كل أنواع الزخرفات والتزيينات الحقيقية للإنسان، والبحث في مشكلاته وهمومه، موجودة في المسرح ودور السينما التي تقدم المهّم من الأفلام، لا التي يمكن أن ترمي علينا كسينما أمريكية منضّبة كما هو الأمر في mbc ودبي وما شابههما، هذا قصف سينمائي أمريكي منضّب».

«لماذا لا نحمي شعبنا بقامات سينمائية تتجدد وبيعنا سينمائية ومسرحية كما كان في الماضي، جاء وقت كان لدينا في المسرح أكاديميون عظام «سعد الله ونوس، فوز الساجر، ممدوح عدوان، فؤاد الراشد، دننيل الحفار، د. شريف شاكر، أكرم خزّام، نائلة الأطرش، حسن عويّتي، وليد إخلاصي»، وعدد كبير من الفرق المسرحية في حمص وحلب واللاذقية ودمشق ودير الزور والفرق الشعبية الراقصة المهمة جداً، لا ذاك التهلك الذي نراه الآن».

«اليوم لا نستطيع إلا أن نقول: يجب أن نبدأ من جديد، وعلى القانون أن يحاسب من يقف في طريق إعادة مأسسة الثقافة السورية من الصفر احتراماً للمستقبل».

إعادة الحياة للمعهد

يعتبر المعهد العالي للفنون المسرحية أحد واجهات العمل الثقافي والفني في البلد، كونه البوابة المشرقة أمام الطلاب الموهوبين افتراضاً لصلق موهبتهم وإعدادهم وتأهيلهم لنيل درجة التخصص في أحد فروع الفنون التي يتبحر فيها، من خلال المعارف العلمية والفنية التي يقدمها في أقسامه المتعددة.

على ذلك فإن الاهتمام به وحلحلة مشاكله وهموم طلابه ليس مطلباً ترفيلاً، أو حالاً ارتجالياً تمارس بعيداً عن الشكل الأكاديمي والمؤسسي المفترض توفره، بل هو حاجة وضرورة يفرضها الواقع، بالإضافة إلى ما تفرضه الظروف الحالية من ضرورات وطنية على المستوى الثقافي والعلمي والفني.

وربما بهذا الصدد نختم بإعادة ما ورد عبر «قاسيون» بعددها الصادر بتاريخ 26 تموز 2011، تحت عنوان «المعهد العالي للفنون المسرحية: لا تطلقوا رصاص الرحمة!»، فثمان سنوات لم تكن كافية على ما يبدو، حتى ولو بالتقدم خطوة إلى الأمام بهذا الشأن، بل على العكس هناك المزيد من التراجع والتزلزل:

«ينبغي على الجميع العمل لإعادة الحياة للمعهد العالي، كي يعود كما كان مفخرة للعاملين في المسرح السوري، والعمل جاهداً إلى إعادة الدور الرائد الذي كانت تقوم به فرقة المعهد العالي للفنون المسرحية التي عُيّنت لفترات طويلة، ويتطلب ذلك أيضاً من القائمين على المسرح إعادة النظر في بعض القوانين السارية، كالنظام الداخلي للمعهد وميزانيته، واستقلالية قراره».

فيسبوكيات

نبدأ فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي متداول حول تدهور قيمة الليرة الشرائية مع صور إيضاحية، يقول البوست:

● «حدا يقعد مع الـ 500 ليرة ويفهمها أنها كبيرة وعيب تتصرف تصرفات الـ 50 ليرة وتخلص بسرعة!.. لك حتى الألف ليرة عم تتولدن!».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة والذي يقول: «أكد المهندس خميس ضرورة اتباع مجلس إدارة المؤسسة العامة للصناعات النسيجية آلية عمل جديدة أكثر إستراتيجية تمكنه من القيام بكل ما من شأنه النهوض بعمل الشركات التابعة للمؤسسة، والتخلص من عقلية الموظف التقليدي..»، علق أحد المواطنين بالتالي:

● «الإستراتيجية لازم بدعم الموظف لي راتبو 30 ألف، وأجار بيت 30 وأكل نار ما بكفي أكل بس يندعم المواطن ببيتغل من قلب ورب».

حول الخبر المتداول بأن «الإسكان تخصص 5954 مسكناً خلال الربع الأخير من العام الجاري.. مع ذكر بعض المحافظات وأعداد المساكن التي سيتم التخصص بها، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «والعمالي بالذقيهم ليش ما توزع شي والناس مكتتبي من عشر سنين؟»

● «سامعين بشي اسمو السكن الشباني بطرطوس».

● «وين القنيطرة منسية».

حول الخبر عن لسان مدير فرع المؤسسة العامة لإكثار البذار في حماة، بأن خطة المؤسسة هذا العام تقضي استلام 20 ألف طن من القمح فيما بلغت خطة الشخير استلام 5000 طن، علق البعض بما يلي:

● «مين بدو يجي الخير وفي نص العالم حرامية إذا عم ناخذ لنسلم والكل بدو رشوة وعم يرفضو الحبوب مشان التجار ياخذوا تعب الفلاح وين وين».

● «منطقة مصيف معظم الفلاحين العام الماضي لم يزرعوا الأراضي بسبب تأخر استلام البذور».

وحول الخبر الذي يقول: «المربيات والمكوس السوري تلال شهادة التنوق العالمية في بروكسل باسم «ست الكل»، علق البعض بالتالي:

● «أي وشهر المونة لدى السوريين! ألم يدخل موسوعة غينيس كأطول شهر وأصعب شهر؟!».

● «الله يرحم أيام المكوس».

وحول الخبر المتداول على لسان وزير الأشغال العامة والإسكان بأنه سيتم التعامل قانونياً مع الشركات العامة التي تتأخر في تنفيذ المشروعات، علق البعض بما يلي:

● «يجب مخالفة الوزارة ومؤسسة الإسكان على تأخير التسليم للسكن الشباني».

● «طبقتوا هالكلام عليكم أول شي وبعدين ع العالم.. إلي 15 سنة مسجل ع السكن الشباني وع أساس استلم من 3 سنين».

ونختم ببوست تهكمي من إحدى الصفحات الشخصية، يقول:

● «الملخصات يلي عم تنباع للفحص الوطني سعرا بحدود الـ 15 ألف.. وإذا بدنا نعمل كورسات لنحضر للفحص، بدنا ننتك بحدود الـ 30 ألف.. إي شو هالوطني يلي ناهاينا نهب هادا!».

وناقل الكفر ليس بكافر!



شارفت امتحانات الفصل الثاني الجامعية على نهايتها، وقد بدأت بعض الكليات بالإعلان عن نتائج بعض موادها تباعاً فيما لم تعلن كليات أخرى، ببعض أقسامها، نتيجة أية مادة حتى تاريخه، في تأخر أصبح حالة اعتيادية بالنسبة للطلاب، بالرغم من عدم وضوح مسباتها، خاصة وأن غالبية المواد مؤتمتة.

سفير علي

في المقابل، فإن الطلاب ينتظرون على أحر من الجمر نتائج موادهم التي قدموها، وخاصة البعض منهم ممن تنتظره امتحانات الدورة الثالثة لهذا العام الدراسي، وفقاً للنظام الفصلي الجديد المعتمد، علماً أن امتحانات هذه الدورة ستبدأ اعتباراً من بداية الشهر الحالي، بحسب ما تم الإعلان عنه رسمياً.

طقوس الإزعاج لا بد منها

معاناة الطلاب التي واجهوها خلال امتحانات الفصل الثاني لم تختلف عن غيرها من الامتحانات، بداية من السلوكيات والممارسات الشاذة من قبل بعض المكلفين بعمليات المراقبة، مروراً ببعض الأخطاء المترتبة على توزيع الطلاب على القاعات الامتحانية، وليس انتهاء بعدم توفر وسائل التكيف أو المراوح في القاعات الامتحانية، في ظل درجات الحرارة المرتفعة، طبعاً مع عدم تعقيب ما يخص المعاناة من الدراسة بحد ذاتها، ارتباطاً بالمناهج المعتمدة والمحاضرات المقررة، وكل ما يتعلق بهذا الجانب من صعوبات، بالإضافة طبعاً إلى أزمة النقل والمواصلات وغيرها من أوجه المعاناة الأخرى التي يدفع ضريبتها الطلاب تعباً وتوتراً، بالتوازي مع التصميم

والعزيمة المرتبطة بالطموح المشروع بالتحصيل العلمي برغم كل الصعوبات والظروف المعيقة.

فعلى الرغم من كثرة أعداد المكلفين بعمليات المراقبة على الامتحانات خلال هذه الدورة الامتحانية بحسب بعض الطلاب، إلا أن ذلك لم يمنع البعض من هؤلاء من ممارسة طقوس الإزعاج للطلاب، سواء عبر الأصوات المرتفعة داخل القاعات، أو عبر رسائل التهديد والوعيد لهم، وأحياناً من خلال بعض السلوكيات المستفزة دون مبرر، مثل: عدم الاكتفاء بطلب إغلاق الجوالات ووضعها بعيداً عن متناول اليد خلال الامتحان كما جرت العادة، بل بالطلب بوضعها تجميعاً مع الحقائب والكتب والملخصات في مدخل القاعة، مع التهديد بسحب الورقة الامتحانية بحال عدم التقيد، وغيرها من الممارسات ذات الطبيعة الاستفزازية غير المبررة، كأن يتم نقل الطالب من مكان إلى آخر علماً أنه بعيد عن زملائه من الطلاب داخل القاعة، مع الصراخ بوجهه أيضاً، هكذا..

مع الأخذ بعين الاعتبار: أن أعداد الطلاب المتقدمين لامتحانات هذا الفصل كانت أكبر من المعتاد بسبب دورة المرسوم للمستفيدين وغيرهم من الطلاب الآخرين، حيث ازدحمت بعض القاعات بأعداد الطلاب، بحسب

الجامعة والكلية والقسم والمادة.

نقيض إيجابي عسى يعمم

على النقيض من هذه الممارسات كان هناك الكثير من المراقبين المتعاونين مع الطلاب تقديراً لظروفهم وحال توترهم وتخفيفاً عنهم، وخاصة مع بعض الطلاب الذين أضاعوا قاعاتهم الامتحانية بسبب تداخل القوائم الاسمية للتوزيع غالباً، واضطروا بالنتيجة لتغيير القاعة، ولعل وجود هؤلاء كان مخففاً للصدمة بالنسبة للطلاب.

وقد كانت الصفحات الخاصة بالتجمعات الطلابية على مواقع التواصل الاجتماعي مليئة بالأمثلة عن كلا النموذجين من المراقبين، مدحاً بالبعض وذماً بأخرين.

أما الذي كان لافتاً كمثال تداولته هذه الصفحات خلال هذه الامتحانات فهو ما قام به أحد دكاترة كلية التربية في جامعة تشرين، الذي قيل أنه قدم لطلابه خلال امتحان مادته عبوة مشروب بارد تقيهم من موجة الحر، كظاهرة كانت فريدة من نوعها وسابقة تسجل لهذا الدكتور المهتم بطلابه، الأمر الذي فسح المجال أمام الطلاب للتمني بأن يتم تعميم هذه الممارسة، برغم تصريح بعضهم وتعاطفهم مع الدكتور صاحب السابقة على مستوى ما تكبده من نفقة وتكلفة كبيرة على

حسابه في ظل هذا الواقع المعيشي المتردي.

الدورة الفصلية الثالثة

بحسب النظام الفصلي الجديد المعتمد، فإنه يحق للطلاب الذي يحمل ثماني مواد فما دون بالتقدم للدورة الامتحانية الثالثة التي أعلن عن بدئها مطلع الشهر الحالي، بانتظار البرامج الامتحانية التي ستصدرها الكليات تنفيذاً لذلك، لكن ما يعني الطلاب على هذا المستوى أن تنتهي عمليات التصحيح وإعلان النتائج الامتحانية لمواد الفصل الثاني سريعاً، كي يعرف الطلاب بحال ينطبق عليهم عدد المواد المحمولة كشرط للتقدم لهذه الدورة من عدمه، وكي يتمكنوا من وضع برامجهم الخاصة بمواد هذه الدورة وتهيئة ظروفهم الدراسية من أجلها بناء عليه.

ولعل ما يعني الطلاب أكثر، هو: أن يتم تلافي بعض الملاحظات على العملية الامتحانية وظروفها، وخاصة ناحية ضبط سلوكيات بعض المكلفين بعمليات المراقبة، وناحية توفير مراوح وأجهزة تكييف داخل القاعات الامتحانية باعتبار أن الدورة ستكون خلال شهري الحر الملتهب، تموز وأب. وللحديث تنمات أخرى عند نهاية امتحانات العام الدراسي الحالي.

بكرنا إنا غصب عن الكل

يا جماعة الحرب مو معارك بالسلاح
وبس.. لك حاسس كأني بقلب جبهة
كبيرة ومفتوحة علي المعارك والحروب
من كل صوب وعم تطحنني طحن.. مو من
هلاً من زماننا..

■ نوار الحمصي



لله وكيلكم وقت بروح ع السوق بحس حالي
بدي خوض معركة كبيرة.. بس المشكلة أنو
ما معي مصاري لأدجج فيها، لأنها السلاح
الوحيد الفعال بالسوق.. مشان هيك بطلع
خسران.. وبيطلع السوق بالنسبة إلي جبهة
معادية.. ولا رقابة هون ولا من يحزنون
كمان.. يعني شي مسخرة ع الآخر..

ووقت بروح مشان سد فواتير الكهرباء
والمي والهاتف كمان بحس حالي فايث ع
معركة الله مولاها.. ويكون متحسب من
مبالغ الفواتير اللي بتطلع بوجهي.. والمشكلة
أنو العامل الحاسم بهي المعركة هو الوقت،
لأنه إذا تأخرت بتغرم بمبالغ إضافية غير
أنو ممكن يقطعوا الاشتراكات.. مشان
هيك بخوض المعركة وأنا سلفاً بعرف أني
خسران فيها.. وبتطلع الفواتير جبهة معادية
ما بترحم كمان.. لأن مفهوم الاشتراك بهي
الخدمات غير شكل عن المفهوم الحقوقي
والقانوني.. لك الاعتراض عليها لحالو مشكلة
وجبهة ثانية.. يعني ع قولة المثل شر البلية
ما يضلح..

أما إذا بدي أركب سرفيس فالقصة ما عادت
معركة وبس.. لك حرب مو هيك.. لأن غير
الزحمة ع المواصلات بتجيك نكرة من
هون أو دفشة من هنك وما بتعرف مين
غريمك.. وفوقها ع أخذ ورد مع الشوفير ع
الخمسينات.. وداًما تحاول أنسحب تكتيكياً
معترفاً بهزيمتي وبكمل مشاويري مشي..
يعني المواصلات ع الحالة جبهة معادية بس
ممكن الالتفاف عليها أحياناً.. أما القاضية
بالمعركة فبهي وقت بضطر أركب تكسي..
ورجاء ما حدا يجيب سيرة النقل الداخلي..
لأن مصيبتو مصيبة هوة الثاني كمان..
أما المعركة اللي ما من منها مهرب أبداً فهي
مع الطقس بالبرد والشوب والبيئة والهوا
الملوث والحشرات والروائح الكريهة اللي

بتعقب بالجو.. يعني الواحد منا مو ممكن
يهرب من قدرو بهي المعارك اللي جبهاتها
كثيرة وكلها معادية لدرجة تسجيل إصابات
مرضية محققة فيها.. وخود ع دكارة
وصيدليات على شكل جبهات إضافية ع
الجبية مو محسوب حسابها.. يعني خسارة
بخسارة..
منجي للمعركة الممتعة وقت بروح ع الصراف
مشان استلم راتبي.. ويكون بكامل همتي
ونشاطي وعنفواني.. وعندي استعداد أتحمل
الزحمة والتدفيس كرمال الراتب الغالي رغم
قلتنو.. وأحلى شي نشوة الانتصار بالراتب
اللي ممكن تستمر بالخندقة والتقصف لمدة
أسبوع كامل.. يعني جبهة الراتب ع حاله
بتكون شبه مسالمة أسبوع، ومعادية تماماً
لمدة 3 أسابيع.. وهيه جبهة خاسرة دائماً
وأبداً.. معي ومع غيري.. والحكومة عاملة
طناش ع الآخر بهاد الموضوع وكأنو ما
بيعنيها أبداً.. تماماً مثل مسلسل كوميدي

جبهة الراتب بتكون
شبه مسالمة
أسبوع ومعادية
تماماً لمدة 3
أسابيع.. وهيه
جبهة خاسرة دائماً
وأبداً.. معي ومع
غيري.. والحكومة
عاملة طناش

طويل الحكومة هيه البطلة فيه..
لك وشو بدي عد لعد من جبهات ومعارك ثانية
عم نخوضها كل يوم وكل لحظة.. ع الشوارع
المحفرة.. للخدمات العدم.. وامتحانات
الولاد ومصروفهم.. والأخذ والرد مع الناس
وهومهم.. وكل هي المعارك كمان جبهات
معادية منطلع فيها خسارن بالنتيجة..
هالا كل هي الجبهات المفتوحة ع المعارك
والحروب بتفتح جبهات ومعارك جانبية ع
مستوى التوتر والقلق والعصبية والنرفزة
والمرض.. كمان جبهات معادية والمعارك
فيها خاسرة.. ع حساب صحتنا وع حساب
اللي حوالينا وبيتحملونا كمان.. أصلاً اللي
بقيان من هدول قلال وعم نحاول نتمسك
فيهم بايدينا ورجليننا.. لأن العيشة بلاهم ما
بتنطق.. لأن هدول بيفرجو لهم بكتير من
الأحيان.. وخود ع ألسة من هون ونكتة من
هنك مشان نظري الجو ع بعضنا..
يمكن المعركة الوحيدة اللي بعتر حالي

منتصر فيها رغم كل خساراتي ع الجبهات
المعادية المفتوحة علي هية جبهة بكرنا..
لأن الأمل لسا موجود معي بنفس الخندق
تبقي لهاد.. وعم يخوض معي كل المعارك
والحروب اللي عشتها وعم عيشها كل يوم..
مشان هيك بضل متمسك فيه لأنو بدونو
بتكون مصيبة المصائب..
أصلاً الأمل هوة اللي بيقويني حتى ضل
بمواجهة كل الجبهات والمعارك المفروضة
علي واللي عم خوضها غصب عني.. وهوه
اللي بيخليني زيد مواجھتي وشد بعزيمتي
وأعترض وعارض وعلي صوتي وقول:
بكرنا إنا وبدنا كل حقوقنا الضايعة فيه غصب
عن الكل.. من الحكومة المطنشة للحرامية
الكبار.. والأكد أنو في كتار متلي ع حاله..
يعني جبهة بكرنا هيه الأكبر، والانتصار فيها
مضمون..
بقي شدو حيلكم وبلا الرخاوة الله يرضى
عليكم.. معركتنا صارت ع البواب..



للبيض من الفتية المراهقين بعيداً
عن الأعين، خشية النتائج السلبية
عليهم وعلى الأهالي.
فهل من مجيب؟

ملاذاً لبعض المراهقين من الشباب
باعترابه مهجوراً، ومطالب الأهالي
بهذا الصدد تتمثل بترحيل القمامة
من هذا المبنى منعاً من إمكانية
اشتعال الحريق فيه مجدداً، وإيجاد
حل نهائي له كونه أصبح ملاذاً أمنياً

سلباً على السكان وصحتهم.
مشكلة إضافية يعاني منها الأهالي،
تتمثل بعدم تجاوب عمال طوارئ
الكهرباء عند انقطاع التيار
الكهربائي بحال الأعطال المفاجئة،
حيث لا يستجيبون للاتصالات
الهاتفية أبداً، ما يؤدي إلى طول
فترات انقطاع التيار الكهربائي.
مع حلول فصل الصيف، يطالب
الأهالي برش المبيدات الحشرية
بشكل دوري وعلى كافة الأحياء.
أخيراً، أشار أهالي الحي إلى وجود
بناء مهجور في منطقتهم، وقد
أصبح هذا البناء شبه مكب للقمامة،
الأمر الذي أدى خلال شهر رمضان
الفاتح إلى اندلاع حريق كبير
فيه، ولولا مسارعة الإطفاء إلى
إخماده لكان من الممكن أن ينتشر
إلى المحال والأبنية المجاورة
المسكونة، بالإضافة إلى كونه أصبح

كامل الحي مع حاراته الفرعية
أيضاً، لكن مشكلة أخرى ما زالت
قائمة على هذا المستوى تتمثل
بقلة عدد حاويات القمامة في الحي،
حيث تتكدس أكوام القمامة حول
الحاويات الموجودة على مفارق
الحارات لعدم استيعابها كل كم
القمامة فيها، بالإضافة إلى تشكيل
بؤرة تلوث حولها بحيث تنبعث
منها الروائح الكريهة بشكل دائم،
وهي بحاجة إلى التنظيف ورش
المبيدات بمكانها وبداخلها أيضاً.
بعض الأرصفة في الحي بحاجة
للترميم، بالإضافة إلى ترحيل
المتبقية من بعض الأنقاض
والدواليب المتناثرة، وبعض
السواتر الترابية التي لم يعد لها
جدوى بحسب الأهالي، خاصة
وأنها أصبحت مرتعاً للحشرات
والقوارض، الأمر الذي ينعكس

الزاهرة القديمة بعض أوجه المعاناة ما زالت مستمرة

ما زال أهالي الزاهرة القديمة، وخاصة في شارع الغلاييني
يعانون من بعض المشاكل، بعد حلحلة البعض منها خلال
الفترة السابقة، حيث يقول الأهالي: إن المحافظة قامت
بإزالة الكتل الإسمنتية التي كانت موجودة على مفارق الحارات
والشوارع الرئيسية، لكن ما زال بعضها موجوداً حتى الآن على
بعضها الآخر، معيقة ومعرفلة لحركة المارة من المشاة،
وخاصة كبار السن والنساء والأطفال، بالإضافة إلى إعاقة مرور
الدراجات، وحتى سيارات الإسعاف والإطفاء في بعض الأحيان
حسب الضرورة.

■ مراسل قاسيون

بادرت المحافظة بوضع سلال
صغيرة للقمامة على الأعمدة
الموجودة في الشارع الرئيس،
الأمر الذي استقبله الأهالي بالكثير
من الامتنان، متضمنين استكمال
تركيب هذه السلال بحيث تشمل

نفايات جرمانا.. مليار ليرة سنوياً للقطاع الخاص



ضاغطة وآليات إضافية أخرى لصالح البلدية من أصل المبلغ المتبقي من المليار أعلاه، وهو 750 مليون ليرة، بحيث تصبح هذه الآليات الجديدة ملكاً للبلدية، وبحيث يمكن استثمارها بمهام إضافية من قبلها «مثلاً» أيضاً.

فمبلغ 500 مليون ليرة «مثلاً» يمكن من خلاله شراء 15 آلية مختلفة المهام، بما في ذلك ضواغط القمامة، بكل أريحية، بحسب الأسعار الراجحة لهذه الآليات.

ولعل الـ 250 مليون المتبقية من أصل المليار تخصص لتأمين المحروقات اللازمة لتشغيل هذه الآليات «مثلاً».

لكن هذه الـ «مثلاً» المتعددة سابقاً تبدو كأنها ما زالت بعيدة عن التفكير الحكومي الإستراتيجي بعيد النظر، والذي يرى في القطاع الخاص الملاذ والأمان.

«مثلاً» أخيرة

لا ريب أن الموافقة الحكومية على مبلغ المليار ليرة سنوياً تعتبر فرصة استثمارية كبيرة لأصحاب الخطوة من المتعهدين الذين تمت الموافقة المسبقة على التعاقد معهم بالتراضي، لقاء هذا المبلغ المضمون كل عام، كون مشكلة النظافة والقمامة هي مشكلة دائمة.

فهؤلاء ومن خلال التعاقد مع بلدية جرمانا سيتمكنون عملياً من شراء كافة الآليات اللازمة بملكتهم، مع تشغيل العدد الأدنى من العاملين لمصلحتهم، حاصدين مبلغاً محترماً من الأرباح الصافية بالنتيجة في جيوبهم، طبعاً ولكل مجتهد نصيب من هذا الشكل من التعاقد والموافقة.

و«مثلاً» أخيرة نطرحها هنا: هل بلدية جرمانا عاجزة عن القيام بهذه المهمة لتوفير هذه الأرباح المحققة لمصلحتها؟

وتأمين آليات وضواغط لتصبح ملكاً لبلدية جرمانا، ومن أجل تعيين عملي نظافة دائمين أو مؤقتين تابعين للبلدية بأجور مقبولة، وبحيث يغلّق هذا الملف الشائك بشكل نهائي.

«مثلاً» في غير محلها!

لا شك أن مبلغ مليار ليرة سنوياً ترصد من أجل النظافة في المدينة يعتبر مبلغاً جيداً بحال حسن استثماره من قبل البلدية ولمصلحتها ولمصلحة القاطنين في المدينة، بعيداً عن الاستثمار من قبل القطاع الخاص ولمصلحته.

ففي حديث عبر إحدى الصحف المحلية لرئيس البلدية السابق بتاريخ 2018/5/31، قال: «إن عدد الضاغطات لدى البلدية 4 وعدد العمال 9، لافتاً إلى أنهم يزيلون يومياً ألف طن من النفايات، مشيراً إلى عدم وجود إمكانيات لشراء ضواغط لأن الضاغطة الواحدة بتكلفة 40 مليون ليرة سورية»، مشيراً إلى «نقص كبير في عدد عمال النظافة على الرغم من وجود فرص عمل كعقود للتقديم، ولكن لا أحد يتقدم بسبب قلة الأجور».

واستناداً إلى المبلغ المرصود سنوياً بعد الموافقة الحكومية أعلاه، ننتسأل: ألم يكن من الأجدى لو تمت الموافقة الحكومية على أن يتم التعاقد «مثلاً» مع 400 عامل نظافة لصالح البلدية لقاء أجر شهري لا يقل عن 50 ألف ليرة، وبتكلفة إجمالية سنوية لا تتعدى مبلغ 250 مليون ليرة من أصل مبلغ المليار المرصود سنوياً، بحيث يصبح هذا النمط ثابتاً ودائماً ومستقرباً للعمال بالمقارنة مع الأجور الضئيلة الحالية التي تطفئ العمالة ولا تستقطبها، وهو من كل بد عدد يمكن الاعتماد عليه لتغطية القطاعات في المدينة. على الطرف المقابل: ألم يكن من الأجدى «مثلاً» لو وافقت الحكومة على شراء سيارات

خبر ملفت تم تناقله نهاية الشهر الماضي حول موافقة الحكومة على تخصيص مبلغ مليار ليرة من أجل النظافة في مدينة جرمانا، فقد ورد عبر إحدى الصحف شبه الرسمية بتاريخ 2019/6/24 أن رئيس مجلس مدينة جرمانا «كشف عن وصول موافقة رئاسة الحكومة على مشروع التعاقد بالتراضي لمشروع النظافة في المدينة، وتنضم الموافقة على تعهيد قطاع النظافة في المدينة لمتعهدين بقيمة إجمالية 990 مليون ليرة سورية سنوياً، مبيناً أنها تتضمن الموافقة على ثلاثة اتفاقات سعريّة تمت مع متعهدين».

■ مراسل قاسيون

زالت مشكلة تراكم القمامة طاغية في المدينة، وخاصة في بعض الشوارع والحارات التي تعتبرها البلدية خارج تبعيتها ومسؤوليتها، كونها مخالفة أو خارج المخطط التنظيمي، وغيرها من النزاع الأخرى.

ومع تأمين السيولة الحكومية لهذه الغاية يبدو أن مشكلة جمع وترحيل القمامة ستنتهي أخيراً، بانتظار ما ستؤول عنه شروط التعاقدات بالتراضي على أرض الواقع مع المتعهدين المحظيين طبعاً.

السيولة تتوفر للقطاع الخاص

نصل الآن للملفت بالأمر بموضوع الموافقة الحكومية، فهي ذات محورين، أولاً: جانب حقوقي وقانوني يتعلق بالموافقة المسبقة على التعاقد بالتراضي مع متعهدي جمع وترحيل القمامة، وهو أمر له الكثير من الحيثيات، ومع ذلك ربما يعتبر هذا الجانب ثانوياً أمام المحور الآخر المتعلق بالجانب المادي الذي يعني التخلي عن مليار ليرة سنوياً لصالح القطاع الخاص من أجل جمع وترحيل القمامة في المدينة.

فالحكومة تتوفر لديها السيولة والمخصصات المالية لتنقلها ببسر وسهولة إلى جيوب القطاع الخاص، تحت مسمى عقود التراضي لجمع وترحيل القمامة في مدينة جرمانا، لكن هذه السيولة لا تتوفر من أجل شراء

لا شك أن مشكلة القمامة في مدينة جرمانا قديمة وبحاجة للحل، فقد كانت مثار حديث ومعاناة الأهالي خلال سنوات طويلة ماضية دون حلول، وذلك بسبب عدم توفر عمال نظافة كاف ناحية العدد المطلوب لتنفيذ هذه المهمة في البلدية، وجوهر الانخفاض بالعدد يعود للاستنزاف بالعمالة بشكل عام ولكون أجور هذه الشريحة من العمال تعتبر ضئيلة جداً، مقابل الجهد والعمل المطلوب منها، بالإضافة إلى عدم وجود العدد الكافي من الآليات والضاغطات وقدم واهتلاك الموجود منها، وقلة عدد الحاويات، وغيرها من الأسباب التي كانت عائقاً أمام البلدية للقيام بمهامها وواجباتها على هذا المستوى.

مشكلة مزمنة

عكفت بلدية جرمانا خلال السنين الماضية إلى أسلوب التعاقد بالتراضي مع متعهدين من أجل جمع وترحيل القمامة، وذلك بحسب ما يتوفر لديها من اعتمادات ومخصصات سنوية لهذه الغاية، وأيضاً بالاعتماد على التقسيم القطاعي للمدينة، بالإضافة إلى اعتمادها في بعض الأحيان على أشكال العمل الشعبي والتطوعي من خلال بعض الجهات والمؤسسات، إلا أن ذلك لم يكن كافياً، حيث ما

الحكومة تتوفر لديها السيولة لتنقلها ببسر إلى جيوب القطاع الخاص لكن هذه السيولة لا تتوفر من أجل شراء ضواغط لتصبح ملكاً لبلدية جرمانا

انتفضت الحكومة فجأة لتلزم المستوردين الممولين بالدولار الرسمي بنسبة 25% من مستورداتهم عليهم أن يبيعوها للحكومة، وللسورية للتجارة تحديداً. فهل ينفذ هذا الإجراء في مواجهة الاحتكار الاستثنائي لسوق الغذاء المستورد لسورية؟ هل ينفذ في مواجهة من يربحون من الدولار الرخيص ومن احتكار السلعة ومن البيع المحلي بضعف السعر العالمي؟

أن تكون مستورداً كبيراً في سورية



■ عشتار محمود

نشرت صحيفة تشرين نقلاً عن بيانات جمركية أن بضعة مستوردين يتحكمون باستيراد المواد الغذائية الأساسية، كالسكر مثلاً أو الرز أو غيره، وما قالته الجريدة كانت قد تحدثت عنه سابقاً هيئة المنافسة ومنع الاحتكار السورية... ومعروف في السوق السورية، وهو يحقق نسب ربح استثنائية للمتحمكين بأزمة سورية.

يحصل مستوردو المواد الغذائية على الحصة الأساسية من التمويل الحكومي للمستورادات، ويحصلون على دولار رخيص بسعر لا يتجاوز 440 ليرة، كما أنهم يمتلكون عملياً حسابات في الخارج بالدولار تؤهلهم للقيام بعمليات الشراء والتحويل وغيرها. أي: أنهم عملياً يرممون قطعهم الأجنبي المنفق، بقطع أجنبي رخيص الثمن، وبفارق يفوق 140 ليرة مربحاً في كل دولار. أما سعر البيع المحلي، فهو عالمي، بل يفوق الأسعار العالمية، النريضة: تكاليف العقوبات المختلفة من نقل وتأمين ومخاطرة وغيرها... وأقرب مثال كان منذ فترة قريبة أسعار صفقات استيراد القمح التي دفعتها الحكومة من المال العام، والتي سعر الطن فيها أعلى من السعر العالمي بنسب تتراوح بين 26-57%، وهي تكاليف يدفعها المستهلك السوري النهائي. ولكن ينبغي الانتباه إلى أن هؤلاء القلة باستيرادهم لكميات كبيرة، فإنهم يحصلون على أسعار أقل وباستيراد نوعيات أقل تتناسب «المستهلك السوري»، فتكون النوعيات الرديئة قريبة من السعر العالمي، فالسعر العالمي للرز أقل من نصف دولار (\$0,4) للكيلو غرام، أي: وفق سعر الدولار الرسمي: 175 ليرة للكغ؛ بينما أرز المعونات الدولية في سورية بسعر بـ 300 ليرة أي: بنصف دولار وفق سعر السوق السوداء. والسعر العالمي للسكر (\$0,27) للكيلو غرام، أي: حوالي 120 ليرة للكيلو غرام، وفق سعر الدولار الرسمي، بينما أقل سعر سجله كغ السكر في سورية: 250 ليرة!

وأخيراً، سعر الشاي يقارب 2,4 دولار للكغ، أي: حوالي 1000 ليرة، بينما سعره في السوق السورية لا يقل عن 2500 ليرة لأرداً الأنواع. أن تكون مستورداً كبيراً ومتنفذاً في سورية، يعني: أن تحصل على مريح من شراء الدولار الرخيص تزيد على 140 ليرة في كل دولار، لتعوض ما أنفقته من دولارات مع ربح. وأن تحصل على حصة كبرى في السوق، وتستورد بسعر منخفض نتيجة الكم الكبير والنوع الرديء الذي لا ينافسك عليه أحد، وبالمقابل، تباع بأسعار أعلى من الأسعار العالمية بنسبة تفوق 100% في المواد الأساسية الثلاث المذكورة: السكر والرز والشاي وهلم جرأ... اليوم، تدعي الحكومة أنها تقوم بإجراء جذري، بأن تلزم المستوردين من السلع الأساسية بحصة 25% من مستورداتهم الممولة، للشركة السورية للتجارة، لتباع بأسعار أقل. وهو إجراء جيد، ولكنه لا يمنع الالتفاف. فأولاً: تم تطبيقه سابقاً بنسبة 15% من



للمستوردين المتنفذين الكبار، وشبكة الفساد هؤلاء هي التي تمنع السير بهذا الاتجاه، الذي سارت به كل الدول الجدية التي واجهت عقوبات.

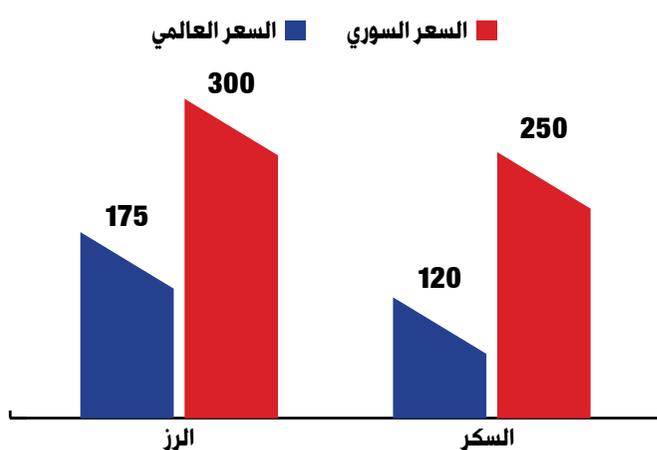
المستورادات ولم تحمل آثاراً إيجابية على أسعار السوق، وتم الغاؤه بعدها. وثانياً وهو الأهم: أن هذه العملية لا تمنع المستوردين المهيمنين على 75% المتبقية من حاجات السوق، من رفع السعر إلى مستوى أعلى لتعويض حصة الدولة!

إن كانت الحكومة تريد كسر الاحتكار، فعليها أن توصف هذه العمليات على أنها سرقة موصوفة، ربحاً غير شرعي من التمويل الحكومي للمستورادات، وربحاً غير شرعي من مضاعفة أسعار البيع... وأن تصادر أموالاً على هذا الأساس؛ ولكن من أين لها هذه النوايا والقدرة، وهي التي لا تنوي حتى امتلاك القدرة على الاستيراد المباشر، أي: أن تكون حتى لاعباً في السوق بموازاة هؤلاء!

لا تستطيع الحكومة أن تمنع الاحتكار أو تخفف من نسب الأرباح هذه، إلا إذا امتلكت القدرة على الاستيراد والبيع المباشر وليس عن طريق وسطاء. وهذا له طريق واحد في ظل العقوبات، باتفاقيات رسمية مع دول مستعدة وبفروع بنوك رسمية معنية بالتعامل مع سورية فقط، وبعملات غير الدولار، وبشحن حكومي مختص بنقل البضائع إلى سورية. وعندها لن تستطيع العقوبات أن تحاصر فرع بنك أو سفينة شحن لا تعمل إلا في هذا المجال! دون إجراءات من هذا النوع، ستبقى السورية للتجارة، بل والحكومة، بل والسوق السورية بمجملها، مرهونة

المفارقة، أن كل أموال هؤلاء مصدرها أموالنا... فالدولارات التي يتمولون بها من الحكومة، أتية بالدرجة الأولى من الحوالات التي يرسلها السوريون لأهلهم، والأرباح التي يحصلونها بالليرة، ندفعها نحن من حاجتنا الاضطرارية للإنفاق على الأساسيات. أما ماذا يفعلون بهذه الأموال؟ فإنهم عملياً يشترون بها البلد: عقارات ومنشآت وتبييض أموال، وكلما ضاقت بهم سبل الاستثمار ضاربوا بقيمة الليرة، ورفعوا سعر الدولار، ليسحبوا من صغار المدخرين ومن الارتفاع العام للأسعار

السعر العالمي للسكر والرز - ليرة سورية للكغ



* أسعار السكر والرز العالمية من موقع INDEX MUNDI، ومعدلة بسعر الدولار الرسمي 440 ليرة تقريباً.
* السعر المحلي ما أخذ على أساس أقل أسعار السوق.

إن كانت الحكومة تريد كسر الاحتكار فعليها أن توصف هذه العمليات على أنها سرقة موصوفة، ربحاً غير شرعي من التمويل الحكومي للمستورادات، وربحاً غير شرعي من مضاعفة أسعار البيع... وأن تصادر أموالاً على هذا الأساس؛ ولكن من أين لها هذه النوايا والقدرة، وهي التي لا تنوي حتى امتلاك القدرة على الاستيراد المباشر، أي: أن تكون حتى لاعباً في السوق بموازاة هؤلاء!

يُعتبر قطاع الاتصالات الخليوية واحداً من القطاعات عالية الربح، نتيجة لتحكمه بخدمة أساسية متنامية الطلب وحاجاته إلى استثمارات تأسيسية كبيرة... ولكن مقارنات بسيطة بين معدلات ربح شركات اتصالاتنا الخليوية والشركات في الإقليم، تظهر أن شركاتنا تتربع على عرش أعلى معدلات الربح نتيجة «سبل المزايا» الذي لا ينتهي.

سيريتل...

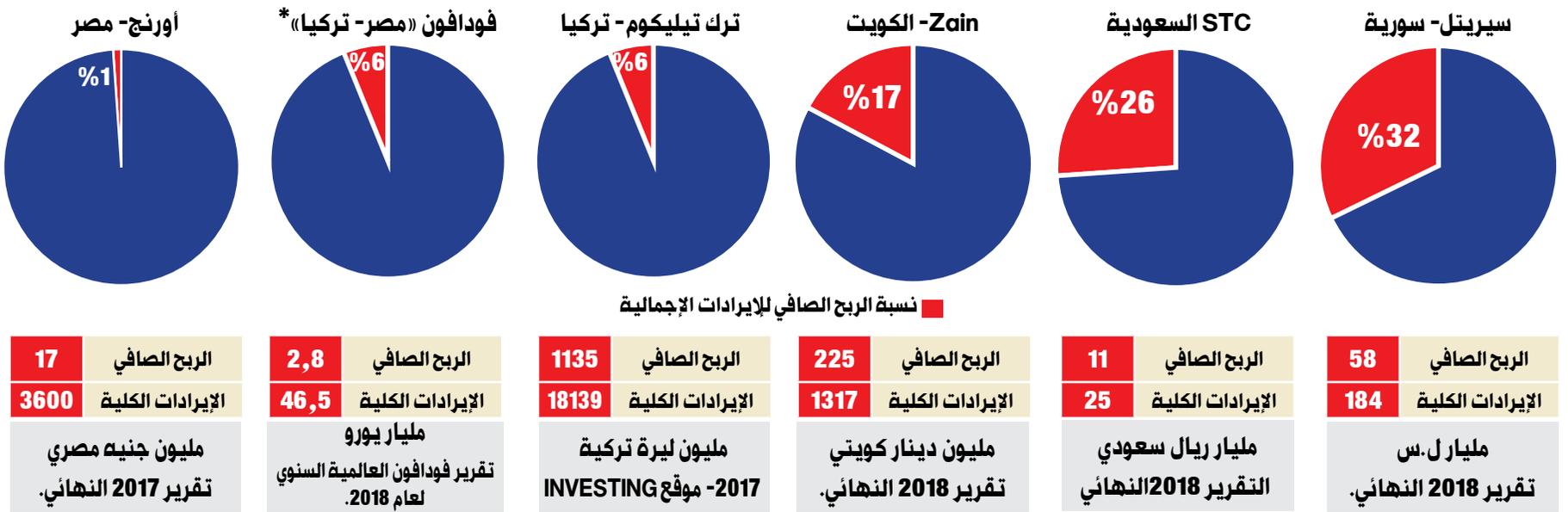
أعلى معدل ربح في الإقليم!



فاسيون، تجري مقارنة بسيطة بين معدل الربح السنوي لسيريتل، وبين مجموعة من شركات الاتصالات الخليوية العاملة في دول الإقليم، من خلال مقارنة القوائم المالية المنشورة لهذه الشركات جميعاً، وسنأخذ من مصر أورنج وفودافون، ومن السعودية شركة الاتصالات السعودية STC، وشركة زين في الكويت، وأخيراً شركة ترك تيليكوم التركية.

والتشغيلية والتمويلية وضريبة الدخل وغيرها، ونسبنا إلى الإيرادات الأولية الإجمالية لهذه الشركات في عام 2018، وبعضها في 2017، تتبين لدينا النسب التالية:

معدل الربح السوري قياسي
إذا ما أخذنا الية بسيطة لقياس معدل الربح، من أخذ الربح الصافي النهائي القابل للتوزيع على المساهمين، بعد اقتطاع كل المصاريف الإدارية



كارثة إنسانية، وتراجعا اقتصادياً، و85% من سكانه فقراء! وأي منطق يفسر أن ينمو الربح بنسبة 40% خلال عام واحد على حساب حصة المال العام، بينما تتكشف الحكومة في إنفاقها وتبحث عن تمويل بالذئب من السوق عبر سندات الخزينة وغيرها، بينما «تتبرع» بعشرات المليارات من المال العام لشركة لديها أعلى معدل ربح في الإقليم! وأي منطق يبرر أن يحصل ثلاثة من مالكي الشركة على 52 مليار ليرة ربحاً صافياً، بينما يحصل 5300 موظف على كتلة أجور لا تتعدى 7,5 مليار ليرة سنوياً! سورية سباق في مفارقات سوء توزيع الثروة، حيث يضرب هؤلاء والحكومة بعرض الحائط كل المحددات المنطقية، في سبيل أعلى ربح لنخبة النفوذ والمال.

لقد قفزت أرباح سيريتل في عام 2018 بنسبة 40%، وهو معدل نمو للربح استثنائي في الظروف السورية، بل الدولية الحالية. يأتي من قدرة مالكي الشركات على فرض العقود والنسب على حساب المصلحة العامة، وبتوافق حكومي... حيث تحصل ثلاث شركات مساهمة كبيرة في مجلس الإدارة على نسبة 90% من الأسهم في سيريتل «راماك وصندوق المشرق وبيشاور»، ما يعني حصولهم على 52 مليار ليرة ربحاً صافياً في 2018 من قطاع الاتصالات. هل يُعقل أن تحصل شركة الاتصالات الخليوية التي كان من المفترض أن تعود ملكيتها للدولة على أعلى معدل ربح في المنطقة؟! وهل يُعقل أن يكون معدل الربح الصافي يزيد على 30% من الإيرادات في بلد يعيش

إن نسبة الربح النهائي لشركة سيريتل نسبة قياسية لا تضاهيها أية نسبة ربح للشركات في الإقليم، حتى في دول الخليج حيث أسعار الاتصالات أعلى من أسعار اتصالاتنا بـ 12 ضعفاً «الإمارات مثلاً». ولكن هذه النسبة الكبيرة من الأرباح متأتية من الحصة السوقية الكبرى المحصورة بين شركتين فقط، ومن تخلي الدولة عن جزء كبير من حصتها التي كان من المفترض أن تكون 100%، وبأسوأ الأحوال 60%، فيما لو أن الحكومة لم تقم بتبديل صيغة العقد إلى ترخيص في عام 2015، لتتراجع حصة الدولة إلى 30% ومن ثم إلى 20% في 2018. بالإضافة إلى أن ضريبة دخل الأرباح 15% منخفضة بالقياس إلى مصر حيث الضريبة على الربح في الاتصالات تشكل نسبة: 60%!



تعتبر دول الاتحاد الأوروبي مستورداً أساسياً للنفط عبر العالم، ولم تكن تستورد الطاقة من الولايات المتحدة يوماً، ولكنها كانت دائماً تستخدم الدولار في وارداتها النفطية، وبنسبة تصل إلى 85%... فهل تسعى أوروبا إلى ما سعت إليه الصين العام الماضي وتتبادل الطاقة بعملة المحلية، باليورو وليس بالدولار؟! هل تشتري أوروبا نفطها بعملة الصين؟

هل تشتري أوروبا نفطها بعملة الصين؟



تستورد أوروبا بضائعها من العالم، مستخدمة اليورو في التبادل بنسبة 50-60%، ولكن عند الانتقال إلى مستوردات الطاقة فإن المسألة تختلف، ويصبح استخدام اليورو لا يتعدى نسبة 20%، والباقي للدولار.

ليلك نصر

وذلك على الرغم من أن أوروبا لا تستورد من الولايات المتحدة نفطاً إلا منذ عام 2016 وبنسبة لم تتجاوز 5% من الواردات النفطية الأوروبية، التي تأتي من الدول الأوروبية بين بعضها البعض بنسبة تقارب 30% «استيراداً وإعادة تصدير»، ومن روسيا بنسبة تقارب 30% كذلك، ومن الدول المصدرة من خارج أوبك، لتتبقى حصة قليلة للخروج ولدول أوبك وللولايات المتحدة.

لماذا يسعر النفط بالدولار؟

إذا ما حيدنا العوامل السياسية، ومنظومة ما بعد الحرب العالمية الثانية ودورها في تحديد استخدام الدولار في سوق النفط العالمية، فإن استخدام الدولار في سوق النفط يعود أيضاً إلى الحاجة الموضوعية للعملة الأقوى لتسعير هذه السلعة العالمية وتوحيد آليات تسعيرها كمدخل إنتاج أساسي. فعموماً احتاجت التجارة الدولية في وقت من الأوقات إلى توحيد تسعير المنتجات الأساسية الكبرى المتجانسة. كما أن آليات التسعير عبر العقود المستقبلية للنفط المتداولة في البورصات، تلعب دوراً كأداة ومنتج مالي في تحديد العملة المستخدمة كوسيط في تجارة النفط. حيث إن العقود المستقبلية مسعرة في البورصات بالدولار، وهي تهيمن على آليات تداول السلع المتجانسة والكبرى عبر العالم، إذ كان سعراً برنت وغرب تكساس السعرات المحددان والمبنيان على تداول العقود المستقبلية لشراء النفط عالمياً وبالدولار.

ولكن بالمقابل، إن كل هذا لا يلزم المصدرين والمستوردين بالتسعير بالدولار، ولكن هذا الإلزام قد نتج موضوعياً من حاجة المصدرين إلى قبض قيمة سلعتهم بالدولار، نتيجة الحاجة إليه في استيراد مستلزمات إنتاجهم من السوق الدولية، ولأن وصلات التجارة العالمية وسلاسل القيمة ومراكز الاستهلاك ومناخ التكنولوجيا كانت لفترة طويلة أمريكية المصدر بالدرجة الأولى، ولذلك كان المنتجون العالميون يحتاجون إلى الدولار لأن الولايات المتحدة هي شريك أساس مهيمن في التجارة

الدولية...

الولايات المتحدة لم تعد الشريك الأكبر اليوم، لم تعد الولايات المتحدة الشريك التجاري الأساسي عبر العالم، بل هي عملياً تعزل نفسها تجارياً، وأصبحت الصين هي الدولة التي تشكل الشريك التجاري الأول لأكثر عدد من دول العالم. كما أن الولايات المتحدة لم تعد مستهلكاً أساسياً للطاقة، بل انتقلت لتتحول إلى مصدر لها، وأصبحت الصين أيضاً المشتري الأكبر في سوق النفط الخام العالمي. ولذلك فإن الأسس العميقة لإلزام المصدرين بتسعير النفط بالدولار قد اهتزت خلال العقد الماضي. وقد ظهرت نتيجة هذا في التجربة الصينية لشراء النفط باليوان...

ثلث التداول بعقود اليوان

عندما أصدرت الصين عقوداً مستقبلية للنفط، مسعرة باليوان المضمون بدورته بالذهب، في آذار من العام الماضي، حقق التبادل باليوان نقلاً سريعاً، وبأخذ نموذج رصده وكالة بلومبرغ، فإنه وفق معطيات الشهر الأول من عام 2019، شكلت الكميات المشتراة وفق عقود اليوان في شانغهاي نسبة 33% من التداول تقريباً، وذلك لأقرب العقود المستقبلية لشراء النفط في الأسواق الثلاث: برنت - غرب تكساس - شانغهاي.

وهذه النسبة ارتفعت مع استعمار الحرب التجارية، حيث تشير تقديرات لصحيفة وول ستريت جورنال بقلم

انخفضت من 70% من التداولات إلى 57% خلال الفترة ذاتها، ثم انخفضت في نهاية شهر 9 - 2018 إلى 52% من التداولات. وتراجع خام برنت كذلك من 38% إلى 32%. ومع مطلع 2019 كانت عقود اليوان قد أصبحت تشكل ثلث التداول العالمي.

33%

ارتفعت مساهمة عقود النفط المسعرة باليوان من 14% من التداول العالمي في شهر 7-2018 إلى 33% في شهر 1-2019 لتحتل ثلث التداول العالمي بعد 9 أشهر من إصدارها!

ناثانيل تابلن إلى مدى سرعة قبول عقود اليوان في السوق العالمية، حيث في نهاية شهر 7-2018، أي: بعد أربعة شهور فقط من إصدارها كانت قد شكلت نسبة 14% من التداولات، وقد احتلت هذه الحصة على حساب عقود خام غرب تكساس في نيويورك التي

20%

استخدمت أوروبا اليورو بنسبة تقل عن 20% في استيرادها للطاقة في الأعوام الأخيرة، بينما الباقي بالدولار رغم أنها لا تستورد من الولايات المتحدة إلا نسبة 5% من نفطها!

أصدرت الصين عقود النفط وخلال تسعة أشهر ساهمت بنسبة تقارب ثلث التداول فهل تخطوا أوروبا وتخلص من استيراد 85% من نفطها بالدولار؟

أصدرت الصين عقود النفط المستقبلية باليوان في شهر آذار من العام الماضي، وخلال تسعة أشهر تم رصد أن هذه العقود تساهم بنسبة 33% من عقود النفط المتداولة، وقد تضاعف شراء النفط باليوان في الأشهر الأربعة الأخيرة من العام الماضي مع اشتداد الحرب التجارية. إن هذه التجربة الصينية قد تشجع المستهلكين الكبار العالميين، كالاتحاد الأوروبي الذي يستورد 85% من نفطه باستخدام الدولار، وليس اليورو، وبريطانيا التي تستخدم نسبة 90% تقريباً من مستوردات الوقود الصخري بالدولار، واليابان كذلك 90% من مستوردات الوقود والفحم والغاز الطبيعي بالدولار، وليس بعملة هذه الدول التي تعتبر عملات احتياطية دولية! اليوم تخرج أصوات من المفوضية الأوروبية تقترح توسيع الدور التجاري العالمي لليورو في مجال الطاقة، فهل تنتقل أوروبا إلى الخطوة الصينية؟ وهل يعقبها الآخرون؟

السورية للتجارة.. خطوات منقوصة ومجيرة



اهتمام حكومي مفاجئ ومنقطع النظير بما يخص السورية للتجارة «لترسيخ حضور المؤسسة السورية للتجارة كلاعب أساس في التجارة على المستوى المحلي باعتبارها الذراع الحكومي الأقوى والنافذ لتأمين احتياجات المواطنين من المواد الأساسية والتموينية والسلع الاستهلاكية بأسعار منافسة وجودة ونوعية في مواجهة التحديات والحصار الاقتصادي على الشعب السوري»، وذلك بحسب ما ورد على الموقع الرسمي للحكومة بتاريخ 2019/6/26 نتيجة الاجتماع الذي كان مخصصاً لهذه المؤسسة.

■ عادل إبراهيم

الاجتماع خرج بمجموعة كبيرة من القرارات والتوصيات التي تصب بمحور عمل المؤسسة ومهامها، اعتباراً من البيئة التشريعية والإدارية الخاصة بها، مروراً بمنحها القروض بلا فوائد من أجل التوسع بتواجدها، حيث تم تخصيصها بمبلغ 4 مليارات ليرة لهذه الغاية، وليس انتهاءً بتخصيصها بنسبة 25% من المستوردات الممولة من المركزي لتوفير السلع بأسعار منافسة.

قرارات إيجابية ولكن!

لا شك أن جملة القرارات والتوصيات أعلاه كانت من المطالب الملحة والمتكررة منذ سنوات بالنسبة لمؤسسات التدخل الإيجابي قبل دمجها، واستمرت لما بعد الدمج كمطلب للسورية للتجارة، بما في ذلك المطلب الأكثر إلحاحاً، وهو: السماح لها باستيراد بعض السلع والبضائع الاستهلاكية، الغذائية أو غيرها، وذلك لتوفيرها في الأسواق فعلاً بأسعار منافسة مع مثيلاتها المستوردة من قبل القطاع الخاص، الأمر الذي كان غائباً على مستوى القرارات المتخذة حكومياً رغم أهميته.

في المقابل، كان لافتاً ما تم التوصل إليه من قرارات بحسب ما ورد عبر الموقع الحكومي من خلال العبارة التي تقول: «تحديد السلع المنتجة محلياً التي يتم احتكارها لتوفيرها عن طريق الاستيراد بالسعر والنوعية المناسبة للمواطنين».

ولا ندري كيف من الممكن أن تترجم هذه العبارة وتُجبر عملياً، خاصة عندما تصبح المنافسة مع السلع المنتجة محلياً عبر السورية للتجارة أهم من المنافسة مع السلع المستوردة من قبل القطاع الخاص، ولمصلحة من ستجبر هذه الآلية بحال تطبيقها كنتيجة نهائية؟

وفقاً لما جرى ويجري ووفقاً لآليات العمل المتبعة، ولعل الزيادة في الأمر أن السورية للتجارة ستصبح عقبة إضافية للتدخل بها بوجه القطاع الخاص المنتج أيضاً، كتجسير مباشر للتوجيه الحكومي أعلاه.

تذكير لا بد منه

للتذكير، السكر والشاي والبن والزيت والتمتعة والكثير من المعليات والسلع الأخرى، بكافة تسمياتها ومصادرها، مستوردة من قبل القطاع الخاص، سواء كانت ممولاً أو غير ممولاً، بل وبعضها محكّر من قبل عدد محدود من المستوردين دون سواهم، أليس الأجدى كسر هذا الاحتكار وفسح المجال أمام المؤسسة لتستورد هذه السلع بدلاً من الالتفاف على السورية للتجارة، و فقط من الممول منها، علماً أن السورية للتجارة كانت في كثير من الأحيان تعتذر عن استلامها النسب وفقاً لقرارات سابقة، وصولاً لإلغاء هذه النسب لاحقاً، تاركة المجال أمام هؤلاء المستوردين للتحكم بهذه السلع في الأسواق، ولا ندري مدى الإلزام بهذا الأمر الآن؟ علماً أن تحديد هذه النسبة أصلاً لا يحل مشكلة المنافسة بالسعر مع القطاع الخاص في السوق، خاصة في ظل الآليات الالتفافية المتبعة من قبل المستوردين، سواء على مستوى الكميات المستوردة أو على مستوى سعرها.

الحد من تغول القطاع الخاص

لا بد من القول: إن غالبية السلع والبضائع الموجودة ضمن صالات السورية للتجارة هي بضائع قطاع خاص، منها ما هو مشتري قطعياً وبشكل مباشر، وكل البقية الباقية معروضة بهذه الصالات عبر أسلوب البيع بالأمانة، الذي ما زال متبعاً حتى الآن، ناهيك عن الكثير من الصالات التي تعتبر حكراً على مستثمري القطاع الخاص من بابها إلى محرابها، وفقاً لهذه الآلية، ناهيك عما تم تعهده استثماراً للقطاع الخاص من بعض الصالات، بالإضافة إلى بعض الصالات التي ما زالت مغلقة دون معرفة الأسباب الحقيقية خلف ذلك، وكل ذلك لم يتم ذكره خلال الاجتماع، ولم يرشح بشأنه أي قرار بهذا الشأن، علماً أن الحد الأدنى مما يجب أن يتخذ بهذا الشأن من قرارات هو الحد من تغول القطاع الخاص بكل مسمياته، وخاصة التاجر والمستورد، داخل هذه الصالات ولمصلحته، مع الاستثمار والتشغيل الأمثل للصالات التابعة للمؤسسة عبرها مباشرة بعيداً عن القطاع، وهي جدٌ كثيرة ومنتشرة في جميع المدن والمناطق والبلدات والقرى. فما يجري عملياً هو أن القطاع الخاص هو المستفيد من العدد الكبير لهذه الصالات، ليس المستهلك، على مستوى الجودة والسعر، ولا المؤسسة نفسها. ولعل كل قرارات وتوصيات الدعم الحكومي أعلاه لن تصب بالنتيجة إلا في مصلحة القطاع الخاص على حساب القطاع الحكومي،

فالمنتج المحلي، صناعي أو زراعي أو حيواني، بل وحتى حرفي صغير أصلاً، بحاجة للدعم وتوفير مستلزماته وتخليصه من صعوباته للنهوض من كبوته، وليس فتح بوابات إضافية عليه تمنعه من الاستمرار وتحد من تطويره، تحت مسمى دعم السورية للتجارة هذه المرة!.

أين دور هيئة المنافسة؟

ربما بهذا الصدد تجدر الإشارة والتذكير بوجود هيئة حكومية متخصصة بموضوع الاحتكار، هي الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار، التي من المفترض أن تمارس مهامها بمواجهة حالات الاحتكار الموجودة، سواء على مستوى البضائع المنتجة محلياً أو البضائع والسلع المستوردة، أما أن يتم التفاوضي عن الإجراءات الرسمية التي من الممكن أن تقوم بها هذه الهيئة على الرغم من التأكد من وجود حالات الاحتكار، والعمل بعيداً عنها عبر الاستيراد لكسر هذه الحالات من الاحتكار، فهو أمر يحمل الكثير من التناقض بعمل الهيئات الحكومية. فكيف من الممكن أن تقوم جهة حكومية ما «بتحديد السلع المنتجة محلياً التي يتم احتكارها» ولا يتم اللجوء لجهة الحكومية المناطة بها هذه المهمة كي تقوم بما عليها من واجبات مؤنونة تجاه هذه الحالات؟

السكر والشاي والبن
والزيت والتمتعة
والكثير السلع
الأخرى مستوردة
من قبل القطاع
الخاص وبعضها
محكّر من قبل
عدد محدود من
المستوردين

جامعة البعث.. قرار ارتجالي جديداً!

إلى أخرى فقط، بل في فقدانهم عاماً دراسياً من عمرهم وجهدهم وتعبهم، خاصة وأنهم اعتبروا مستجدين في سنتهم الرابعة، ما يعني أن المواد التي سبق أن رُفَعوها سيعيدونها نفسها في جامعة حماة.

القرار أعلاه، وبغض النظر عن النتائج النهائية لسبل معالجته من قبل وزارة التعليم العالي أو من قبل جامعة البعث، على إثر اعتراض الطلاب عليه، لا يعني إلا أن حال الارتجال ما زال هو السائد على مستوى العملية التعليمية في المرحلة الجامعية، وطبعاً دائماً وأبداً على حساب الطلاب ومصالحهم وتعبهم وسني عمرهم المهدورة ارتجالاً، فالسياسات التعليمية كانت وما زالت ليست بخير.

خبر حديث متداول يتناول أوضاع بعض طلاب السنة الرابعة في جامعة البعث الذين اتخذ قرار بنقلهم إلى جامعة حماة دون إخبارهم بذلك، بالإضافة إلى أنه سيتم إعادتهم طلاباً مستجدين مع حذف جميع المواد التي قاموا بتقديمها ونجحوا فيها، وذلك بحسب إحدى الصحف المحلية بتاريخ 2019/6/30. الطلاب المذكورون بحسب الصحيفة هم طلاب السنة الرابعة تعليم مفتوح، والذين سبق أن تقدموا بجميع موادهم خلال سنوات الدراسة الأربعة الماضية في جامعة البعث، ليفاجؤوا بنقلهم هذا، في قرار لا يمكن وصفه إلا بأنه ذو طابع تعسفي وغير مفهوم.

الانعكاسات السلبية على الطلاب لا تتمثل بالنقل من محافظة



التربية والتغير؟



كيف تتكون شخصيتنا ومعتقداتنا وما الذي يؤثر فيها؟ سؤال تتعدد الإجابات عنه، فهناك من يقول: إن للتربية العامل الأبرز أو حتى الوحيد في هذا، فكل ما نكتسبه هو نتيجة كيف تربينا، وهناك من يقول: إن للوراثة العامل الأبرز. وعلى هذا الانقسام قامت نظريات علم النفس في صياغة تطور وعي وإدراك ومشاعر الأطفال، ومنهم من قسمها إلى مراحل معينة بحسب العمر.

عند الأطفال ومحيطهم، فإن معالجة تطور الوعي أو المشاكل التي تتفاقم عند الأطفال، مثل: التوحد أو فرط الحركة يجب أن تأخذ طابعها الكلي وليس الضيق. يتعاطى العلم اليوم مع مسألة التربية مثلما يتعاطى الفيلم معها، فهو دائماً في تردد وفي حالة لا لا موقف أو لا نهاية واضحة. وهذا ما يفاقم أزمة النمو ويفاقم أزمة التقدم الفكري المبكر عند الأطفال، ويفاقم الاضطرابات النفسية التي تنشأ لاحقاً، نتيجة أسلوب التربية حيث إن علاقة الأهل مع الطفل تصبح تفرغاً لعدم الرضا العام الموجود. وهذا التشوش العلائقي هو مثل «معالجة»، أي: اضطراب نفسي، حيث يمكن لنا أن نقوم بمعالجته مؤقتاً ولكنه سيعود لاحقاً وفي درجة أقوى كوننا لم نحل سببه الأساس. لهذا فإن التربية الضرورية هي أن يضطلع المجتمع ككل بهذه المهمة مادياً ومعنوياً، ومن ثم يتم تغيير أسس الحياة التي ترسم الخيارات الفردية ضمن العائلة وأسلوب التربية الخاص المعتمد. فحسب ماركس: الذي يجب أن يقوم بالتربية هو العملية الاجتماعية التغييرية نفسها، كون من هو مطلوب منه اليوم أن يعتني بالأطفال هو نفسه بحاجة لكي يولد مجدداً حتى يصير قادراً على تقرير مصيره، وهكذا يكون قد تربى هو نفسه. فتصير مسألة التربية الجديدة هي مسألة تشكيل الحياة الجديدة.

الأدوار الاجتماعية الأخرى، كنعوية العمل وشكل اختيار وتقرير الزواج والإنجاب وغيرها. والفرق بين التربية في مجتمع محافظ ومجتمع غير محافظ، وبين التربية في بلد غير آمن أو محتل وبلد لا يعيش توتراً أمنياً. هذا النظام الذي يحدد أساساً الوضع المادي، وما يسمح به وما لا يسمح به. فالمتاح في ظل العلاقات الرأسمالية مرتبط بالقدرة المادية أولاً، من حيث نوعية التعليم ونوعية الأنشطة التي يمكن للأولاد القيام بها. وبالتالي، الفرص المتاحة لهم لاحقاً في الحياة. وأي مثل بسيط قد يعكس هذا، في الهوايات، الفن، الرياضة، أو حتى طريقة لهوهم. ومع إدخال التكنولوجيا إلى حياة الأطفال توسعت الهوة بين ما يمكن القيام به أي: القدرة المادية والاجتماعية للأهل وما هو موجود أمامهم من خيارات. واليوم، عندما نطرح موضوع التربية وكيفية تحسينها يجب علينا طرح هذه العناصر جميعها، ضمن طرح طبيعة النظام وليس فقط التركيز على معالجة التعامل مع الطفل بالانفصال عن المشاكل العائلية، أو على تحسين أو حل مشاكل العائلة النواة فقط. ويجب النظر إلى الفرص والإمكانات المتاحة للأطفال ولذويهم كذلك حاضراً ومستقبلاً. ففي ظل انغلاق الأفق أمام المجتمع لصالح طبقة قليلة معينة والتوسع في التأثيرات والحرب على الوعي والشخصية

البحث بالنمط الاقتصادي السياسي الاجتماعي السائد، بما ينقل البحث إلى مستوى أرقى من العوامل المنفصلة أو المبحوثة فردياً. فالنمط الاقتصادي السائد يحدد الوضع السياسي والأمني في أي بلد معين والذي يفرض نوع عمل وأسلوب حياة مختلفة. وهو يفرض الحاجات والكوابح التي تمنعها، ويفرض حدود الحركة على الجميع، وسقف رضاهم العام المادي والمعنوي. فتأتي القيم والعادات الموروثة لكي تتلاقى مع هذا الواقع الذي يعجزها أو يتجاوزها، فالنظام السائد من جهة، والأزمة التي تمر بها دول كدولنا من جهة أخرى، ترفع درجات عدم الرضا عند الأهل أولاً، ما يهدد علاقتهم ببعضهم كزوجين، حيث إن علاقتهم وبسبب التفكك في الأدوار الاجتماعية قد جعل من العلاقة غير متلاحمة منذ الأساس، حتى قبل قيام العوامل الضاغطة الأخرى كالعمل المادي مثلاً. هذا الشعور من عدم الرضا وتشوشه الحاجات المبني عليها، والضيق المادي المرافق كلها تهدد كيفية تربية الأولاد، وكيفية تربية البنات، خصوصاً موقع المرأة في البيت والمجتمع. وأين أصبح اليوم مع تغير موقعها إلى ضرورة كونها تعمل خارج المنزل ولكن في ذات الوقت بقاؤها على نفس الموقع من جهة التربية والاهتمام بالأطفال والبيت والمهام الأخرى. في النظام السائد، هكذا تتحدد

مروحة صعب

فمثلاً: يقوم فيلم **Birthmarked** على تجربة لإثبات أن التربية تتفوق على الوراثة أو الطبيعة «كما يقول تيار تغليب العامل الوراثي» في تشكيل وعي وشخصية الأطفال. يعرض الفيلم بشكل فكاهي تجربة لعالمي نفس بتربية ثلاثة أطفال بطرق مختلفة، ويخلص إلى أن التربية والطبيعة تأثيراً على تطور وعي وشخصية الأفراد. ويعرض أيضاً لرفض الرأي العام لهذا النوع من الأبحاث، أو لما يسمى بالبحث: حق المشاركين معرفة نوع والية ونتائج البحث. ولكنه فعلياً لم يجل المعضلة التي إلى الآن تثار حولها التساؤلات، أولاً: لأن أي إخراج هوليودي لن يستطيع حلها. وثانياً: لأن المسألة تتعدى التربية المباشرة أو الطبيعة المباشرة، ليطلب البحث مجمل البنية الاجتماعية. صحيح أن العصر الأول المؤثر في وعي أو شخصية الأطفال هو الوضع العائلي، وإلى ذلك تضاف العائلة الموسعة، وبعد ذلك العناصر الأخرى، مثل: الحي والمدرسة ومحيط الطفل، والتلفاز والموسيقا وأي عنصر يحتوي قدرة على التأثير أو خلق وعي أو إدراك ما. ويضاف إلى ذلك تأثير العادات والمعتقدات الاجتماعية لهذا المحيط. ولكن لا يمكن الخلو إلى جوهر أزمة تربية الجيل الجديد دون

وجدتها

د. عربوب المصري



تحولات الطاقة والنمو في الحسابات البيئية

في عام 2016 خلصت «لوحه الموارد الدولية» إلى أن الاستهلاك العالمي للمواد منذ عام 2000 قد نما بمعدل أسرع من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مضيئة أن «الكفاءة المادية العالمية، لأول مرة منذ قرن، بدأت في الانخفاض». في عام 2017، كتب كبير الاقتصاديين في إيكنور، إريك ويرنس، أن فصل النمو الاقتصادي عن استهلاك الطاقة «قد يكون مستحيلًا». في عام 2018، ذكر تقرير رئيس صادر عن اللجنة الدولية المعنية بتغير المناخ: أن منع المستويات الكارثية لظاهرة الاحتباس الحراري سيتطلب «تغييرات سريعة وبعيدة المدى وغير مسبقة في جميع جوانب المجتمع». قال أنطونيو غونثيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، في مؤتمر حول المناخ عقد في أوائل ديسمبر 2018 «نحن في مشكلة عيقة مع تغير المناخ». التفاؤل هو الطريق إلى الواقعية، حتى إذا فشل هؤلاء الأفراد والمنظمات في ملاحظة الخطوة التالية المطلوبة: إنها مواجهة اجتماعية وسياسية واقتصادية شاملة ضد الرأسمالية.

إن الأزمة البيئية هي نتاج لأثرياء الأغنياء الذين يستخدمون ويستهلكون كميات هائلة من الطاقة. يجب على أية حلول مقترحة لأمراضنا الوجودية الحالية أن تعالج بدقة الفروق الطبقة المسؤولة عن إنشائها في المقام الأول، على وجه التحديد، يجب أن نضمن أن يساعد الانتقال إلى نظام بيئي على مساعدة الفقراء والطبقات العاملة في التخلص من إيداء الرأسماليين، الذين يتحملون المسؤولية الأكبر عن الاحترار العالمي والكوارث البيئية الأخرى على الكوكب. لقد قامت الأنظمة الغربية بتطبيق خطط ضريبية وتسعيرية قائمة على السوق، تهدف إلى الحد من استهلاك الوقود الأحفوري، لكنها كانت غافلة إلى حد كبير عن حقيقة، إن هذه المقترحات ستضر بمعيشة عامة الناس. تتمثل الطريقة المناسبة لحماية الجماهير خلال هذا الانتقال في إنشاء سيطرة اجتماعية قوية على دورات الإنتاج والتوزيع حول الوقود الأحفوري، ثم فرض ضوابط مؤقتة على الأسعار عند نقطة الاستهلاك.

إن الضرورات الاجتماعية والبيئية لاتجاه جديد تنمو بسرعة كل عام. إن الحضارة القادمة ستحد بشكل كبير من سلعة الموارد الطبيعية. ومن شأن الضمانات الست لجميع الناس: الغذاء، وظائف، الإسكان، الرعاية الصحية، رعاية الطفل، والتعليم، تقييد تراكم الثروة. واغتنام الغالبية العظمى من هذه الثروة واستثمارها في تحسين الخدمات الاجتماعية، وإعادة بناء البنية التحتية، وتقديم الرعاية الصحية.

المعارضة تكسب إسطنبول مجدداً: أخطاء الماضي تلاحق «العدالة والتنمية»!



رابعاً: المبالغة بالحملة التي أطلقها الرئيس التركي ضد تنظيم فتح الله غولن، المتهم الأول في تدبير المحاولة الانتقالية في تموز 2016، والتي شملت فصل مئات الألوف من الموظفين والقضاة والعسكر من وظائفهم، ويصف البعض تلك الحملة بأنها ذريعة لتصفية الخصوم السياسيين.

خامساً: تحويل النظام إلى رئاسي أدى إلى تعاضد دور الرئيس الحالي إردوغان بصفته الشخصية، مقابل غياب الأسماء المهمة من محيطه، وتحويل الحاشية المحيطة بالرئيس إلى نخبة صامتة مكونة من أصحاب نفوذ مالي وتكنولوجيا، هذا الأمر ساهم بخسارة الأسماء غير معروفة من «العدالة والتنمية» التي تم ترشيحها لرئاسة بلديات كبرى المدن التركية كإنقرة وأزمير.

تداعيات متواصلة

ما إن صدرت نتائج الانتخابات، واعترف بن علي يلدرم بهزيمته أمام منافسه أكرم إمام أوغلو، حتى سارعت الصحافة وبعض الشخصيات المعارضة إلى تعميق جراح الحزب الحاكم، فقد بدأ الحديث منذ الآن عن تحضير رئيس بلدية إسطنبول الجديد إمام أوغلو لمنافسة إردوغان في الانتخابات الرئاسية المقبلة في 2023. إضافة إلى طرح إمكانية دعوة المعارضة لانتخابات رئاسية مبكرة، أو احتمال دعوتها لإعادة النظام البرلماني.

ومن اللافت وسط كل ذلك، بدء الحديث عن تجمع شخصيات قيادية سابقة من «العدالة والتنمية» لتأسيس حزب سياسي جديد يضم القادة السابقين المبعدين كالرئيس السابق عبدالله غول، ورئيس الوزراء السابق أحمد داوود أوغلو، ورئيس البرلمان السابق بولنت أرينج، وعلي باباجان وزير الاقتصاد السابق، المعروف بصلاته مع الأوساط المالية العالمية، والذي ينشط بصورة مكثفة داخل وخارج تركيا لتحقيق ذلك الهدف. كذلك تتداول بعض التقديرات احتمالية انقسام الكتلة البرلمانية للحزب الحاكم وذهاب قسم منها مع هؤلاء.

نحو الجوار بدلاً من استعداداته تحت جناح الغرب، تجلّى ذلك بتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع روسيا، والدخول إلى فضاء أستانا كمكون أساس على خط حلحلة الأزمة السورية، وإبقاء اللقاء مع الجوار الروسي والإيراني في حالة انعقاد على المدى الإستراتيجي. وصولاً إلى صفقة شراء منظومة S400 الروسية، وتحوّل الخلاف السياسي مع الولايات المتحدة إلى حرب تجارية معلنة، وفقاً للرئيس الأميركي ترامب، أدت إلى خسارة الليرة التركية بمعدلات غير مسبوقة.

الأسباب

بالرغم من ذلك، لم تمر الأخطاء السابقة للقيادة التركية دون دفع أثمان. ومن هنا يمكن فهم التحولات المرافقة للتجربة الانتخابية الأخيرة التي تجاوزت حدودها المحلية.

الانتخابات الأخيرة، في نسختها المكررة في 23 حزيران الفائت، بحسب المتابعين، كانت ثمرة للعديد من الأسباب.

أولاً: تراجع شعبية «العدالة والتنمية» والذي يعود بالدرجة الأولى إلى الآثار السلبية للضغوط الأميركية على الاقتصاد التركي، بمشاركة السعودية والإمارات، والذي أسفر عن بلوغ التضخم 20% والبطالة حوالي 12% وفقدان الليرة التركية 30% من قيمتها عام 2018.

ثانياً: أدى اعتياد «العدالة والتنمية» الفوز بالانتخابات البرلمانية والمحلية، والرئاسية مؤخراً، على مدى 17 عاماً إلى ترهل أدواته على الأرض، وتحوّل كادراته إلى مجرد موظفين حزبيين، في مقابل نجاح المعارضة في تقديم مرشحين مقنعين للشارع والجمهور. ثالثاً: خسارة الحزب الحاكم التركي لإسطنبول تعود بأحد جوانبها إلى الانتهاكات على مستوى الحريات السياسية، وزج معارضيين، كصلاح الدين ديمرتاش زعيم «حزب الشعوب الديمقراطي»، في السجن، الأمر الذي أدى إلى انحياز قواعدهم الجماهيرية مع أي مرشح ضد «العدالة والتنمية»، إضافة إلى لغة التخوين والتهديد ضد بعض التيارات المعارضة.

تأكد فوز مرشح المعارضة التركية أكرم إمام أوغلو، عن حزب «الشعب الجمهوري»، في رئاسة بلدية إسطنبول بعد إعادة الانتخابات في هذه الأخيرة في 23 حزيران الفائت، وفقاً لقرار الهيئة العليا للانتخابات، والذي جاء إثر اعتراضات وطعون حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا على نتائج الانتخابات في 31 آذار الفائت.

■ محمد الخياط

المفاجأة كانت صادمة للحزب الحاكم، ولا سيما مع توسع الفارق بين المرشحين لصالح أوغلو، فبينما كان الفارق 13 ألف صوت تقريباً في انتخابات آذار، بلغت حوالي 800 ألف صوت في الانتخابات المعادة. وبدلاً من أن يستعيد بن علي يلدرم مرشح حزب «العدالة والتنمية»، ولاية إسطنبول، التي تشكل مفتاح حكم تركيا وفقاً للمتعارف عليه لدى الساسة الأتراك، خسر المعركة مع الخصم بالعلامة الفارقة والواضحة، وأكسب حزبه منافساً قوياً في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

تغيرات جديدة

تعكس النسخة المعادة من الانتخابات في بعض جوانبها بداية تغييرات كبيرة في الخريطة السياسية التركية، وتحولات مقابلة في القواعد الجماهيرية للأحزاب السياسية، أو في الكتل الانتخابية لها، والتي بدأت بالظهور كنتيجة لتراكم العديد من المسائل خلال السنوات العشر الماضية على وجه التقريب، وتسارعها في العامين الأخيرين خصوصاً.

«صفر مشاكل»

حقق حزب «العدالة والتنمية» شعبيته التي أوصلته للحكم عبر عدة محطات من خلال بوابة أساسية هي النمو الاقتصادي، واستطاع حتى عام 2010 تقريباً بناء نموذج النمو المذكور وفقاً لسياسة «صفر مشاكل» والتي تعني: تخفيض مستوى التوتر مع الجوار إلى أقل حدوده لتأمين بيئة استثمارية ملائمة، وفي هذا السياق يجب الانتباه إلى أن السياسة الخارجية لتركيا الحديثة منذ تأسيسها كجمهورية عام 1923 كانت قائمة على أساس «عشرات المشاكل» مع الجوار ضمن التوازن

العالمي حينها، وقد كان عليها أن تمارس دوراً استغزانياً دائماً في مواجهة الكتلة الشرقية، روسيا وحلف وارسو، لذلك تاريخياً كانت تركيا تمتلك في جعبتها الكثير من الأوراق لتفعيل بؤر التوتر دينية وعرقية في شرقي أوروبا ووسط آسيا وشرق المتوسط.

عودة المشاكل

بالعودة إلى حقبة «العدالة والتنمية» فإن تصفير المشاكل مع الجوار كان أحد الأسباب المؤثرة في تحقيق النمو الاقتصادي وكسب الشعبية في أوساط الجماهير حتى عام 2011 وتحديداً مع الدخول على خط الحرب السورية إلى جانب التحالف الغربي. هذا الأخير زج بالأطراف الإقليمية المنضوية معه، تركيا والدول الخليجية على وجه الخصوص، في حقل الألغام ذاته الذي نصبه لسورية، وعرض تلك الأطراف إلى ذات التحديات التي فرضها على سورية، لئلا يرى على وجه التحديد المحطات التي واجهتها تركيا في هذا الصدد: تحول جنوب تركيا إلى منطقة نشاط استخباري وعسكري وحربي كثيف في سياق تركيز العمليات العسكرية شمالي سورية. وتفجير التناقض فيما يتصل بالمسألة الكردية بعد تجربة تهدئة مهمة في سنوات سابقة. استقبال العدد الأكبر من اللاجئين السوريين الذي يقارب رقم 4 ملايين. المجازفة بانهباء العلاقة مع روسيا بعد إسقاط إحدى طائراتها على الحدود السورية. التورط بمشروع المنطفة الآمنة شمالي سورية اقتصادياً وعسكرياً..

«صحوة» مفاجئة

أدى الانقلاب الفاشل في تموز 2016، والذي يرحح قيامه بتدبير أو مباركة أطراف غربية، إلى إدراك القيادة التركية لحجم الورطة التي تعيشها مع حلفائها المقترضين. وأسفر ذلك لاحقاً عن بداية ظهور ملامح استنادة تركية

لم تمر الأخطاء

السابقة للقيادة

التركية دون

دفع أثمان ومن

هنا يمكن فهم

التحولات المرافقة

للتجربة الانتخابية

الأخيرة التي تجاوزت

حدودها المحلية

انتهاء اجتماع القدس الثلاثي



انتهى اجتماع القدس الثلاثي الأمني بين أمين مجلس الأمن الروسي نيكولاي باتروشييف، ومستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون، ورئيس مجلس الأمن القومي في الكيان الصهيوني منير بن شبات. وفي الوقت الذي غابت فيه تفاصيل ما جرى في الاجتماع، تحدثت وسائل إعلام عدة عن هزيمة سياسية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني على حد سواء.

قاسيون

الأزمة السورية وإيران

خطّط الأمريكيون لتغيير الموقف الروسي من إيران باتجاه يصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. وتحدثت وسائل الإعلام عن محاولات أمريكية لإقناع موسكو بخطر إيران وضرورة إخراجها من سورية.

كان الوجود الإيراني في سورية أحد المواضيع الرئيسية لمباحثات اجتماع القدس الثلاثي الأمني، على مدى يومين، وفي جميع المباحثات الروسية-الأمريكية، أو الروسية-«الإسرائيلية»، يطلب من موسكو أو ينصحونها بشدة بالتخلص من الوجود الإيراني في سورية. أما في موسكو، فعلى جميع المستويات، من وزارة الخارجية إلى الرئيس فلاديمير بوتين شخصياً، يرفضون رفضاً قاطعاً أن يجري ذلك بالطريقة الأمريكية و«الإسرائيلية». كما أن الروس يدفعون باتجاه انسحاب جميع القوات الأجنبية من سورية بما فيها القوات الأمريكية. وطالبت روسيا في اجتماع القدس الثلاثي بخروج القوات الأمريكية من سورية. وقد حذر سكرتير مجلس الأمن الروسي من محاولات طرح طهران كتهديد رئيسي للأمن الإقليمي، وأكد أن إيران كانت ولا تزال حليفة وشريكة لروسيا. كما أكد باتروشييف في وقت سابق أن روسيا ستأخذ مصالح إيران بالاعتبار وتطرح وجهة نظر طهران في اجتماع القدس.

ماذا يقول الروس؟

أكد جون بولتون رغبة الولايات المتحدة في التخلص من القوات الأجنبية في سورية، وهذا يعني أولاً وقبل كل أحد إيران حسب تصريحه. لم يقل سكرتير مجلس الأمن الروسي أي شيء عن انسحاب القوات الأجنبية. لكن السياسيين والدبلوماسيين الروس أثاروا هذا الموضوع مراراً. بالنسبة لموسكو، السؤال الأكثر إلحاحاً هو: خروج القوات الأمريكية من سورية. وقال باتروشييف: نحن نتفهم مخاوف إسرائيل، ونريد أن تنتهي التهديدات القائمة. وفي الوقت نفسه، يجب تذكر المصالح الوطنية للدول الإقليمية الأخرى. وتبدو كلمات نيكولاي باتروشييف كطلب روسي أساس من الولايات المتحدة في سورية. وحسب وزارة الخارجية الروسية، فإن هدف

الجولان وفلسطين

موقف الروس واضح ومحدد من قضية الجولان المحتل والقضية الفلسطينية، كما هو واضح من إيران والأزمة السورية. وإذا كانت روسيا تطالب بخروج القوات الأجنبية من سورية، فجزء من هذه العملية سيكون رحيل الاحتلال الصهيوني من الجولان المحتل. كما أنّ الدور الروسي في اجتماع القدس الثلاثي يطلق النار مباشرة على ما يسمى بـ «صفقة القرن» التي خفت ضجيجها مؤخراً. كما يطلق النار على مؤتمر البحرين، المؤتمر الذي رفضه الروس أثناء انعقاده. ملفات المنطقة حزمة واحدة من المشاكل والأزمات التي تحتاج إلى حلول، وإذا يحاول الأمريكيون خلق فقاعات إعلامية لتأجيج الأزمات، تعمل روسيا على الدفع باتجاه حل جميع الملفات العالقة في المنطقة.

اللقاء الأمني الروسي الأمريكي «الإسرائيلي» يومي 24 و25 حزيران الجاري هو التسوية في سورية والشرق الأوسط. وقال المسؤول الروسي للصحفيين يوم الخميس عقب اختتام الاجتماع الدولي حول الأمن في مدينة أوفان: إيران موجودة في سورية بدعوة من الحكومة السورية وتشارك بنشاط في مكافحة الإرهاب. وبالتالي سنعمل «في اجتماع القدس» على مراعاة مصالح إيران. لأنهم استثمروا أموالاً كبيرة وحققوا بعض النجاح في هذا العمل. وأضاف: نواجه حقيقة أن مصالح الدول الثلاث تسير في اتجاهات مختلفة، ولذلك فإن الجانب الروسي سيأخذ بعين الاعتبار مصالح إيران، ولفت انتباه الجانب الأمريكي لهذه المصالح. قال: الموضوع الرئيس المعين هو التسوية السورية. وبالطبع سنناقش مواضيع حول هذه العملية.

احتجاجات موريتانيا

قاسيون

انتشرت وحدات من شرطة مكافحة الشغب وفرق من الدرك، في أنحاء من العاصمة الموريتانية نواكشوط والعاصمة الاقتصادية نواذيبو، بسبب أعمال الاحتجاجات التي حدثت بعد ظهور نتائج الانتخابات الرئاسية.

أظهرت النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية في موريتانيا فوز مرشح الأغلبية الحاكمة، محمد ولد الشيخ محمد أحمد الغزواني، بفارق كبير بحصوله على 50,72% بعد فرز أكثر من 95% من الأصوات. وأكد ولد الغزواني أن فوزه محسوم دون الحاجة إلى جولة ثانية من الانتخابات.

وأظهرت النتائج حصول المرشح بيرام الساه ولد إعبيدي، على 18,72% من الأصوات، وجاء مرشح المعارضة سيدي محمد ولد بوبكر، ثالثاً بحصوله على 18,13% من الأصوات.

ورفضت المعارضة النتائج الأولية للانتخابات، وقال المرشح بيرام ولد إعبيدي في تصريح من أمام اللجنة المستقلة للانتخابات: إن النتائج لم تكتمل، مضيفاً: إعلان غزواني

أنه فاز في هذه الانتخابات زور وبهتان. ودعت اللجنة الموريتانية المستقلة للانتخابات المرشحين إلى الهدوء وضبط النفس وانتظار النتائج الرسمية التي ستعلنها، مؤكدة أنها «لا تزال تواصل فرز النتائج التي تردها تبعاً من ممثليها، وتسهر لجانها على جمعها لتقديم نتائج مؤقتة في الأجل القانونية، وإحالتها إلى المجلس الدستوري، وأوضح مصدر أمني أن وزير الداخلية الموريتاني أحمد ولد عبد الله، استدعى مرشحي المعارضة للاجتماع في مقر الوزارة. ووصل مقر وزارة الداخلية كل من المرشحين محمد ولد مولود، وكان حاميدو بابا، فيما يرتقب أن يصل كل من المرشحين سيدي محمد ولد بوبكر، وبيرام ولد الساه إعبيدي». وفرقت قوات الأمن متظاهرين في مقاطعة السبخة في ولاية نواكشوط الغربية، بعد إشعالهم إطارات



الانتخابات فجر الأحد، معتبرين أنه إعلان كاذب وما تزال 20% من النتائج قيد الفرز، وأنه لم يحصل على النسبة التي تخوله الحسم. وفي السياق، انقطعت في العاصمة نواكشوط خدمة الإنترنت عن الهواتف المحمولة لمشتري شركات الاتصال الثلاث العاملة في البلاد.

خروقات وتجاوزات تخلت العملية الانتخابية التي لم يكتمل فرز نتائجها بشكل كامل، من قبل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وقال المرشحون المحسوبون على المعارضة: إن النظام يحاول الالتفاف على انتصار الشعب الموريتاني، وإن الانتخابات كانت تتجه نحو التغيير والقطيعة مع النظام الحالي.

ورفض المرشحون إعلان المرشح محمد ولد الغزواني، فوزه في

سيارات في بعض طرقات المقاطعة وإحراق سيارات وممتلكات عمومية احتجاجاً على نتائج الانتخابات. ووقعت في عدة أحياء من العاصمة الموريتانية مناوشات واشتباكات بين المحتجين ورجال الأمن، أشعل خلالها المحتجون إطارات السيارات، واستخدمت الشرطة قنابل الغاز المسيل للدموع لتفريقهم. بينما أعلن أربعة مرشحين للانتخابات الرئاسية الموريتانية عن أحزاب المعارضة، في مؤتمر صحفي، أن

الصورة عالمياً

مجموعة العشرين.. وعشرون هزيمة أمريكية



• شهدت المدن السودانية، يوم الأحد، مظاهرات دعت إليها قوى إعلان الحرية والتغيير واطلقت عليها اسم «مليونية مواكب الشهداء وتحقيق السلطة المدنية» تخللتها مواجهات بين المتظاهرين وقوى الأمن.

• وعد رئيس الوزراء الياباني، شينزو آبي، ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، بأن تساعد اليابان السعودية في «خطة إصلاح شاملة» تشمل الحد من الاعتماد على النفط وتنويع الصناعة.

• استكمالاً للحوار، تسانف حكومة الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، وفريق زعيم المعارضة، خوان غوايدو، المفاوضات في محاولة للتوصل إلى حل للأزمة السياسية التي تشهدها البلاد بزمان ومكان يحدد لاحقاً.

• في بيان أصدره عقب الاجتماع في فيينا، أعلن الاتحاد الأوروبي: أن الدول الأطراف في الاتفاق النووي مع إيران، بينها فرنسا وألمانيا وبريطانيا، على تكثيف جهود رفع العقوبات عن إيران.

• أعلن المكتب الإعلامي للهيئة الفدرالية للتعاون العسكري التقني يوم الجمعة: أن روسيا جاهزة لتوريد المنظومة الصاروخية «إس-400» لإيران، لكنها لم تتلق أي طلب من طهران بهذا الشأن بعد.

• صوت مجلس الاتحاد «الشيوخ» الروسي يوم الأربعاء، قبل يوم من قمة مجموعة العشرين، لصالح قانون رئاسي يعلّق التزام روسيا بمعاهدة حظر الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى (INF).

كان من نصيب قمة مجموعة العشرين الأخير، كاجتماع دولي، حصد ثمار كل جولة التصعيد الأمريكي السابق كله، والمترافق مع هزائمهما وتراجعها، نحو وضع أفضل في ميزان القوى الدولية لصالح الشرق.

■ يزن بوظو

لكن على الرغم من كل الإيجابيات الناجمة عن القمة، بما فيها التفاهات والتوافقات والتنازلات وغيرها والتي تروج إعلامياً كأن السلام ابتداء وحل منها، إلا أن كل ذلك مؤقت، حاله كحال التصعيد والتوتر الأسبق منه، حيث مهماز الحركة ومحدداتها بين تصعيد وتخفيض، هو حالة الانقسام داخل الإدارة الأمريكية بين تيارين، تارة تنشط خطة أحدهم وتارة يطغى الآخر، حسب التوازنات وتطورها لحظياً في داخل واشنطن... مع استمرار الميل للعام للولايات الأمريكية المتحدة بالهبوط.

أمريكا- الصين

من أهم التطورات يُذكر: رفع الحظر عن شركة «هاواي» الصينية، ورفع جزء من العقوبات الأمريكية عن الصين، والتي تعني تخفيفاً في الحرب التجارية عموماً، إضافة إلى استئناف المحادثات التجارية بلا فرض رسوم جمركية بين البلدين. إن التنازلات الأمريكية هذه لم يكن بمقابلها شيء، والذي يعني بذاته نجاحاً للسياسات الصينية ونقطة إضافية شكلت مؤشراً هاماً على تطور بنيتها الاقتصادية التي سمحت لها ليس بدخول حرب تجارية فقط، بل والانتصار بها، ومن جهة ثانية

كان إعلان هذه التفاهات دليلاً على أنه ومع بدء الحرب التجارية مباشرة كانت تعمل المفاوضات، أي: تياران أمريكيان، وخطّ صيني واحد. مما يُفسر تعديل موقف الصين من عدم مشاركتها في القمة إلى الذهاب. وفي نهاية الأمر، فإن هذا التفصيل بعمومه يعني ما يعنيه من أن واشنطن وصلت حدّها في جولة التصعيد السابقة ولم يعد بإمكانها الاستمرار فيه أكثر.

أمريكا- روسيا

فيما يخص الأمريكيين وروسيا، أعلن كلا الطرفين الوصول لعدة تفاهات جديدة، من دون ذكر تفاصيل مباشرة حولها، لكن كان من اللافت تصريح الرئيس الروسي بوتين بأن هذه التطورات وهذه التفاهات الروسية الأمريكية هي استكمال لما بدأ في هلسنكي، بالقمة التي جمعت بوتين وترامب. أي: أن العلاقات والتصعيد السابق أيضاً لم تنقطع، بأمر حيث خطّان أمريكيان، تياران، أحدهما: يتم التفاوض والتعامل معه، والثاني: لا يقبل إلا بالتصعيد. من المسائل التي صرّح عنها في هذا الإطار، هي موضوع اتفاقية الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، بتكليف وزير خارجية البلدين على بدء محادثات حول تمديدتها.

أمريكا- العالم

تراجعت واشنطن على لسان رئيسها عن التصعيد بوجه تركيا بذريعة شرائها منظومة S400 للدفاع الجوي من روسيا، معترفاً بأن «الولايات المتحدة لم تتعامل مع تركيا بشكل مُنصف»، وردّ أردوغان على ذلك بنفس الموقف التركي بلا تنازلات، بأنها مسألة سيادية. وبما يخص كوريا الديمقراطية، وبعد يومين من قمة العشرين، أعلن ترامب بعد اختتام محادثاته مع الرئيس كيم في المنطقة المنزوعة السلاح بين الكوريتين، وبحضور رئيس كوريا الجنوبية، عن إنشاء فريق تفاوض لتتسبق تفاصيل المحادثات المقبلة خلال الثلاثة أو أربعة الأسابيع المقبلة، مشيراً إلى أن العقوبات الأمريكية على كوريا الشمالية قد يجري بها تطور خلال المحادثات.

روسيا- العالم

خلال لقاء الرئيس الروسي مع قادة مجموعة «بريكس» دعا بوتين إلى وضع ضوابط واضحة لعمل الشركات متعددة الجنسيات، بهدف عدم احتكار هذه الشركات للسوق وضمن حرية الوصول إلى التكنولوجيا، وحث دول التكتل على تنشيط استخدام العملات الوطنية في الحسابات التجارية بين الدول الأعضاء. وفي أثناء لقائه مع رؤساء الصين والهند،

صرّح: «من الممكن أن يصبح تعاوننا في شكل «روسيا-الهند-الصين» مثلاً للنظام العالمي العادل والحديث ومتعدد الأقطاب، والذي يرفض سياسة الحماية والإجراءات الأحادية الجانب والعقوبات غير الشرعية» مضيفاً: إن تنسيق المواقف في إطار هذه «الترويكا» يمكنه أن يأتي بنتائج جيدة عند تناول أهم المواضيع المطروحة أمام أكبر المنظمات الدولية، ومنها الأمم المتحدة. وبملاقاتهم مع السعودية، أعلن المدير العام للصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة، بعد يوم من القمة: أن روسيا والسعودية تخططان لإنشاء مجلس اقتصادي من أجل زيادة الاستثمار في مشاريع مشتركة. بالإضافة إلى تمديد صفقة «أوبك+» ستة أشهر أخرى.

كل هذه التطورات السريعة والتهدئة والتفاهات التي حصلت خلال يوم واحد، لم تكن لتجري لولا أن الولايات المتحدة الأمريكية مأزومة في الصميم، وتلقت هزائم بالجملة في المرحلة السابقة، وبالمقابل فإنه بعد مدة قصيرة من الزمن ستعود واشنطن إلى التصعيد بصعود تيار الحرب فيها مؤقتاً، فلا خيار ثالث أمامها، وصولاً إلى أن يصبح مستوى الميل العام لانخفاض وزنها وتأثيرها دولياً، بحيث لا يعد يشكل عوائق على المستوى الدولي.

التكنولوجيا والعمال:



أحد الأشكال الجديدة للاستيلاء على القيمة الموجودة في صلب نمط العمل الرأسمالي. كمثل على ذلك يمكننا ذكر قيام منصة الصور «فوتوليا Fotolia» بدفع ثمن الصور يورو واحد، ثم إعادة بيع هذه الصور بقيمة تتجاوز ألف ضعف السعر الذي دفعته بها. لم تقم هذه المنصات لا بالاستثمار في أدوات التصوير ولا في التكاليف التي يتحملها المصور ولا في تنمية مهاراته. لقد قامت ببساطة بالاستيلاء على الصور وضرب أي حق ملكية يخول المصورين المطالبة بجزء عادل من ثمن نتائجهم الفكري.

كما بينت دراسة رافنسوتير عام 2014 بأن مثل هذه المنصات والتغيرات التي حملتها ليست حيادية فيما يخص الجنس. أولاً، لأن الكثير من النساء يلعبن أدواراً بسيطة تتلقى ضربات قاسية من العمل في المنصات، سواء من حيث عدد الوظائف أو من حيث طبيعة هذه الوظائف. ثانياً، لأن النساء عموماً لا يزلن أقل تمثيلاً في قطاع المعلوماتية وتطور البرامج والتطبيقات ليمكن من المساهمة في تحديد الأعمال التي يقمن بها. ولكن ومن منطلق أكثر عملية، فإن ما يعول عليه بأنه «مرونة» في أوقات العمل يحمل معاني مختلفة بالنسبة للرجال والنساء. فهذه الأعمال تعيد إنتاج علاقات السطوة التقليدية التي تميز بين الرجال والنساء. فهي لا تلعب دور المحايه، بل تشجع النساء على قبول العمل بشكل هامشي من أجل الحفاظ على أدوارهن ومهامهن العائلية. هذه المنصات الرقمية توفر أرضية لتعزيز تقسيم الأدوار التمييزية بين الجنسين بتوفيرها عمل هامشي بأجر منخفض للنساء دون أن تهدد زيجاتهم والأفكار التقليدية عن كونهن أمهات جيئات.

الروبوت واستبدال العمال

على مدى السنوات العشر الأخيرة تحديداً، تسارع التطور التكنولوجي في الكثير من المجالات: «الغيوم Clouds» لتخزين كميات

تعريف العاملين لديها كعاملين، متهربة من المسؤوليات الاجتماعية تجاههم ومن دفع الضرائب. فتطلق عليهم تسمية «متعاقدين». إن أشهر مثال على مثل هذه المنصات هي «أوبر Uber»، منصة النقل والتوصيل وغيرها. هناك أمام المحاكم الكثير من القضايا حول تعريف الأشخاص العاملين لدى أوبر، هل هم عاملون أم متعاقدون؟ وسواء تعلق الأمر بأوبر أو بالكثير غيرها، مثل: فودورا، لم يعد اللجوء إلى القضاء والمحاكم خياراً، فقد تفادت مثل هذه الإجراءات عبر النص في الشروط التعاقدية على شرط التحكيم.

نشرت «الوكالة الأوروبية للسلامة والصحة في العمل» منذ وقت قريب لائحة مطولة جداً عن المخاطر على السلامة والصحة المرتبطة بصعود العمل الحشدي. ميزت هذه اللائحة بين المخاطر البدنية المرتبطة بالعمل على الشبكة «مثل: العمل المعتمد على الشاشة ونقص وسائل الراحة والتوتر... إلخ»، وتلك المرتبطة بنقص الشفافية كونها منظمة في الواقع عبر منصات رقمية «قيادة تكسي أو توالي خدمة عدد هائل من الزبائن... إلخ». كما تضمنت اللائحة عناصر خطر نفسية قصيرة وطويلة الأمد لا يمكن في الواقع منعها ضمن إطار العمل الحالي المتبع.

في دراسة لإراني وروبرت تم نشرها عام 2015، لغت المؤلفان النظر إلى أن هذه المنصات تحمل خطراً شديداً على العمال فيها، يتمثل في تعرضهم المستمر - عبر المنصة نفسها أو وسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة التي تخدمها - إلى عدد لا منته من النصوص والصور والفيديوهات التي تحوي العنف والوحشية والسادية والإباحية والانحرافات الجنسية المتنوعة، مثل: الرغبة بالأطفال... إلخ. إن هذا المحتوى غير القابل للمراقبة يؤثر على صحتهم العقلية وعلى تأقلمهم الاجتماعي.

إن الاستيلاء على النتاجات الفكرية والأدبية للعاملين في هذه المنصات هو أمر شائع كذلك، ويسبب بدوره مشكلة كبرى لكونه

يعتبر كل من

«العمل الحشدي

«Crowd working» و«العمل على

الطلب on-call» من

أشهر صيغ العمل

الافتراضي

يشهد عالم العمل اليوم صعود وتطور صيغ عمالة جديدة كلياً، وبعض هذه الصيغ متصل بشكل مباشر بصعود ما يسمى «الاقتصاد الرقمي»، وهو مصطلح مطاط يضم داخله الأتمتة والتحول إلى الروبوتات، وكذلك المنصات الرقمية. ليس هذا النوع من التطور التكنولوجي سيباناً على العمال بحد ذاته، ولكنه يضحى كذلك إذا ما كانت القوى الرأسمالية هي من تسيطر عليه وتستخدمة في تثبيت سيطرتها على الإنتاج وعلى تقسيم العمل. إن البنى المجتمعية، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، عرضة للمزيد من اللامساواة والفقر والتدهور الاجتماعي إذا ما استمرت الطبقات الرأسمالية بالسيطرة على مسار واستخدام التطور التكنولوجي.

■ إعداد: عروة درويش

بعض صيغ العمالة الافتراضية

يستخدم مصطلح العمل أو العمالة الافتراضية للإشارة إلى جميع أنواع العمل التي يتم إجراؤها سواء في المنزل أو في أحد الأماكن العامة أو في أية بيئة عمل غير تقليدية باستخدام الإنترنت أو الكمبيوتر أو أية أداة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات.

يعتبر كل من «العمل الحشدي Crowd working» و«العمل على الطلب on-call» من أشهر صيغ العمل الافتراضي، وهو العمل الذي يتم عبر منصات رقمية تسمح للمنظمات أو للأفراد بالتواصل عبر الإنترنت مع منظمات أو أفراد آخرين غير معروفين مستعدين لحل مشكلة معينة، أو تزويدهم بخدمات أو منتجات معينة مقابل مدفوعات مالية. إن هذه المنصات «مثل: كليك وركر أو أمازون ميكانيكال ترك» هي نوع من السوق للمهام الصغيرة في مجالات مثل: تصميم المواقع الإلكترونية، أو التصميم، أو تمييز الصور، أو معالجة البيانات، أو تشفير الصوت... إلخ.

قد يكون العاملون في هذا المجال محترفين ماهرين يبحثون عن دخل إضافي، وقد يكونون أشخاصاً بلا عمل أو حتى طلاباً جامعيين. يقوم العمل الحشدي بوضع العمال في منافسة مفتوحة بدون النظر إلى كونهم مبتدئين أو محترفين. يمكن رؤية هذا الأمر بشكل واضح عندما يوضع عمل أحدهم في

مزيدة «مثل: تصميم شعار» ولا يتلقى أية مدفوعات عليه ما لم يفز.

إن آثار هذا النوع على ظروف العمل تميل لتكون سلبية. فهي تخفض الأجور بشكل هائل لدرجة إيصاله إلى القاع، وخاصة بعدم تمييزها لمكان أداء العمل يصبح حوض العمال المتنافسين المحتاجين إلى العمل أكبر بكثير، ومستعدين لقبول أدنى الأجور. كما يعاني العمال، وهم الذين لا يعترف بعلاقة العمالة معهم، من نقص الحماية ومن شبه فقدان وسائل حفظ حقوقهم الأساسية. كما أن العمال في هذه المنصات عرضة للشعور بالعزلة والضغط لكونهم وحدهم مسؤولين عن تنظيم العمل. وهذه الأنواع من الأعمال تلغي الحدود بين مفاهيم العمل والحياة العادية لتقوم بالهيمنة على أوقات العمال بشكل كلي.

يحاول المدافعون عن هذا النوع من الأعمال الإشارة إلى كونه يوفر العمل لأولئك الذين لم يتمكنوا من إيجاد عمل بالطريقة التقليدية، أو للمعوقين الذين يصعب عليهم التحرك إلى أماكن العمل وخاصة في البلدان غير المتقدمة. وفي بعض الأحيان يدافع البعض عن المرونة رغم أن هذه المرونة، ليست عاملاً يعتد به إذا ما أخذنا التعدي على الحياة الخاصة للعمال بالاعتبار. لكن جميع هذه الإيجابيات لا تعادل سلبية تهشيم معايير العمالة.

كما أن هذه المنصات، ورغم أنها هي من يضع شروط العمل ووسائل الدفع ويضع الإعلانات في بعض الأحيان، فهي ترفض

نقمة رأسمالية ونعمة اشتراكية!



من المجالات التي يعتبر التطور التكنولوجي فيها نعمة ممتازة هو تطور «معدات الحماية الشخصية PPE». ليست هذه الوسائل الجديدة، ولكن التطورات الرقمية التي دخلت إليها قدرة على تخفيض إصابات العمال في أماكن العمل ومنعها في بعض الأحيان. والتحدي الأكبر لها هو في تبني وسائل العمل الرأسمالي لها تبعاً لزيادتها للتكاليف، وخاصة في الأماكن حيث البنية التشريعية لحماية العمال لا تزال ضعيفة بضغط الشركات متعددة الجنسيات لتخفيض الأجر.

من الأمثلة الجيدة على معدات الحماية، الحساسات التي يمكن تركيبها على الحوايات وأدوات النقل، والمربوطة بغرف مراقبة تسهل اكتشاف حدوث تسريب أو طارئ ما، بحيث يتم تداركه قبل تشكيله خطراً على سلامة العمال. وحتى هذا الخطر يمكن تداركه عبر آلات لا تعرض العمال للخطر.

مثال آخر هو: «الخوذ الذكية» متعددة الاستخدام، المربوطة بحساسات عالية التقنية. فاعتماد هذه الخوذ لدى دوائر مكافحة الحرائق على سبيل المثال سيمنع أحد الأسباب الأساسية لتعرض عمال مكافحة الحرائق للخطر، وهو عدم قدرتهم على تمييز أماكن تسرب المواد الانفجارية ومصادر اللهب الشديد. يمكن لحساسات هذه الخوذ أن تزود مكافحي الحرائق بالقدرة على تمييز هذه الأماكن والتعامل معها كما ينبغي.

إننا أمام هذا التطور التكنولوجي نقف على مفترق طرق، فإما أن نعاني من المزيد من البطالة واللجوء للعقارات المنشطة لحمل ضغوط العمل عبر المنصات الإلكترونية، وهو الأمر الذي شهد ارتفاعاً شديداً في العقدين الماضيين، وغيرها الكثير من التأثيرات السلبية. أو أن ننتج تكنولوجيا صديقة للبشرية وللبيئة، ولن نتكهن من ذلك دون السيطرة الديمقراطية على وسائل إنتاج هذه التكنولوجيا. وتحقيق هذا النوع من الديمقراطية الاجتماعية يتطلب تغيير البنى الرأسمالية دون شك.

الأعمال الروتينية الرتيبة. لكن هذا الأمر لم يعد دقيقاً اليوم. فلنأخذ أحد الأمثلة الشهيرة قصة شركة «بلاك ستون للاكتشاف». عند مقارنة قضية كبرى منظورة أمام المحكمة في عام 1978، اضطر محامو الشركات في الدعوى إلى أداء مهمة لا يحسدون عليها، هي الاطلاع على أكثر من 6 ملايين وثيقة على مدى أشهر. كلف الأمر أجور عمالة تبلغ 2,2 مليون دولار. أما في عام 2011، فقد قامت شركة بلاكستون بتحليل 1,5 مليون وثيقة قانونية باستخدام تطبيقها الرقمي بكلفة أدنى من 100 ألف دولار. يمكن اليوم لحام واحد أن يقوم بعمل كان يتطلب كادراً من المحامين يبلغ عددهم أكثر من 500، وبدقة أكبر.

ومن المجالات الفكرية الأخرى التي وجدت التكنولوجيا طريقها إليها أيضاً صناعة الموسيقى. قامت شركة ناشئة تدعى «ميوزك إكس-راي» باستخدام طرق معالجة البيانات الكبرى وخوارزمياتها لتحديد المقطوعات الموسيقية التي يحتمل أن تلاقى رواجاً وتحقق إيرادات. قامت الشركة بالتعاقد مع أكثر من 5000 فنان خلال فترة تقل عن ثلاثة أعوام، معتمدة في اختيارهم على برنامج متطور لمقارنة هيكل أغنياتهم مع الأغاني المسجلة سابقاً والتي حققت نجاحات. حققت الشركة بالفعل سجلاً مذهلاً في الأغاني التي حققت النجاحات. وهناك شركة «إيباجوجيكس» تقوم بالمثل مع تحليل نصوص الأفلام السينمائية. وقد جعل نجاحها في اختيار النصوص اليوم من استخدام الخوارزميات في هذا المجال أمراً اعتيادياً.

المشكلة رأسمالية وليست تكنولوجية
ليست المشكلة في التطور التكنولوجي بكل تأكيد، بل بالاستخدام الرأسمالي لها. فللتطور التكنولوجي سمات ممتازة في تجنب العمال التواجد في الأماكن الخطرة أو في زيادة راحتهم وتخلصهم من الأعباء الروتينية والانصراف إلى تطوير مهاراتهم... الخ.

ليست المشكلة في التطور التكنولوجي بكل تأكيد بل بالاستخدام الرأسمالي لها. فللتطور التكنولوجي سمات ممتازة في تجنب العمال الأماكن الخطرة

في الصين فقد أقيمت الظلال على 16 مليون عامل صناعي تم استبدالهم بالروبوتات بهدف الحفاظ على إنتاج أهد ثمناً من العمالة الرخيصة حتى.

كما أننا بتنا نسمع الكثير من الدعوات في الغرب عن إعادة الإنتاج الصناعي إلى الدول المتقدمة، وهو الذي تم إخراجها إلى البلدان النامية بسبب انخفاض أجور العمالة وتهلل أنظمة حماية العمال والبيئة فيها. ورغم أن هذه الدعوات لا تزال محل شكوك في واقعيتها، فقد بننا نرى بعض الأمثلة على هذه الاتجاه. ففي هولندا، في المصنع الجديد لشركة فيليبس للإلكترونيات، تعمل الروبوتات البالغ عددها 128 بوتيرة سريعة جداً استعدت وضعها في عوازل زجاجية لحماية المشرفين عليها من الإصابات. تنتج فيليبس في مصنعها المؤتمت في هولندا اليوم ما يعادل منتجاتها في منشأتها في الصين وذلك باستخدام عشر عدد العمال فقط.

حتى الشركات العاملة في الصين بدأت تخاف من هذه الموضة، فشرعت بتخفيض عدد عمالها زهيدة الثمن إلى عمالة أخفض ثمناً ممثلة بالآلات. فإن نظرنا إلى الشركة العملاقة العاملة في الصين فوكسون، وهي المسؤولة عن تصنيع هواتف آيفون، نجد بأنها أعلنت منذ بضعة سنوات عن خططها لإدخال مليون روبوت في مصانعها، مما سيؤدي إلى تخفيض نسب العمالة البشرية فيها بشكل كبير. مع العلم بأن فوكسون قد نقلت الجزء الأكبر من إنتاجها عالي التقنية مطلع هذا العام إلى الهند، وأحد الأسباب التي دفعتهم لذلك هو ارتفاع أجور العمالة الصينية ووجود تنظيم عمالي أكبر، بالمقارنة مع الهند.

الأعمال الفكرية ليست بمنجى:

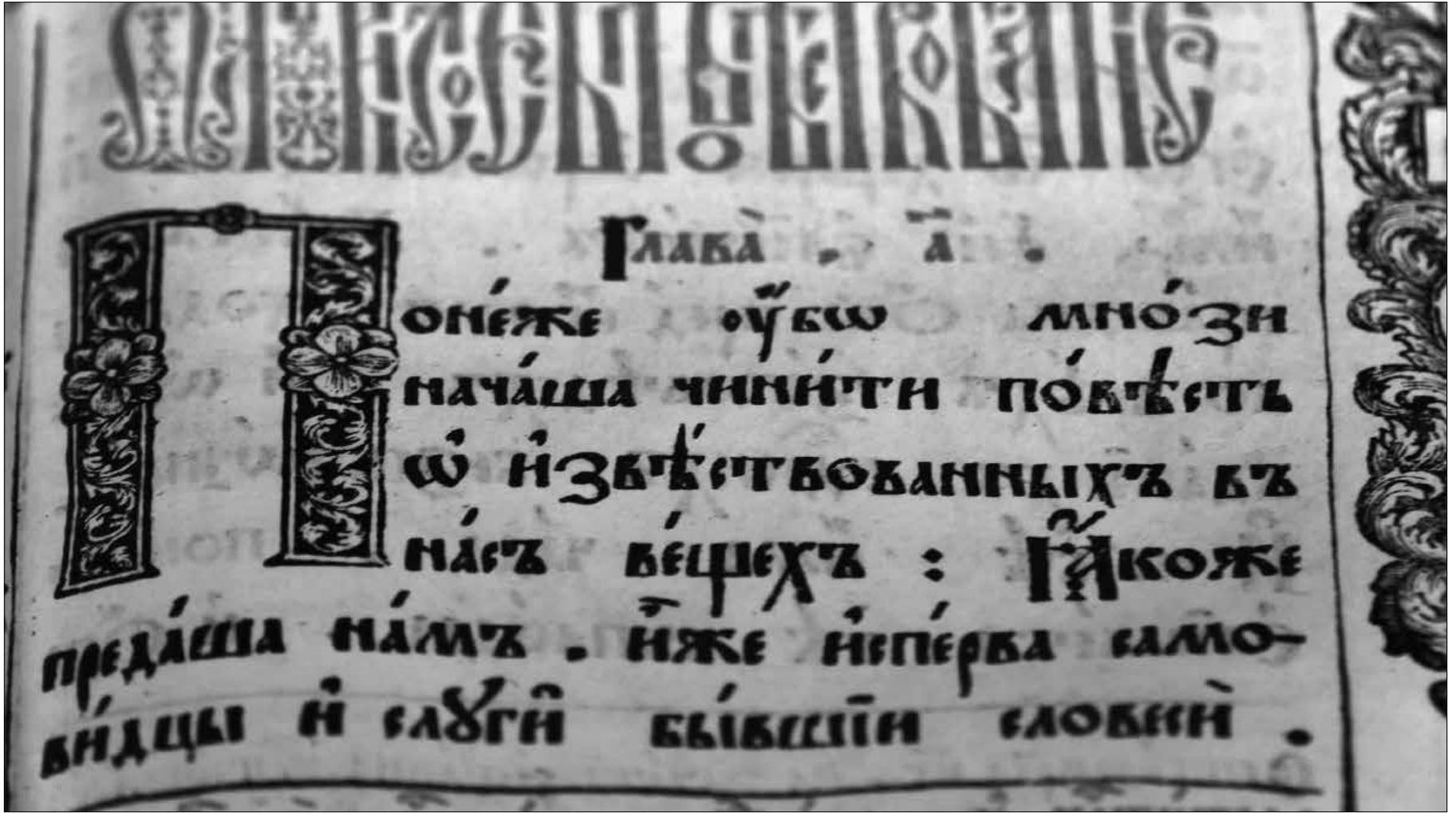
كان يقال على الدوام: إن الأعمال التي تحتاج إلى مهارة فكرية لأدائها هي بمنجى من الأتمتة، وأن مجال الأتمتة مقتصر على

هائلة من المعلومات بغض النظر عن التوضيح الجغرافي، وكذلك تقنيات «المعلومات الكبرى Big data» التي غيرت أساليب معالجة البيانات وجمعها. لكن من أكثر التطورات التكنولوجية التي يحندم الجدل حول تأثيراتها على المجتمع، وأماكن العمل هي الروبوتات والآلات ذاتية التعلم وشبه ذاتية التعلم. فرغم أن أفكاراً مثل: حلول الآلات محل البشر في أماكن العمل لا تزال أفكاراً غير ناضجة، فإن المهام التكميلية الملقاة منذ الآن على عاتق هذه الآلات تجعلنا ننظر إلى العلاقة المعقدة بين التكنولوجيا والعمل بشيء من الاهتمام. فالابتكار الاجتماعي موجه اليوم نحو تراكم الثروة في يد أصحاب اليد الطولى في تطوير وابتكار هذه الآلات الذكية.

نرى اليوم تحوّل مصانع شبه خاوية من العمال تديرها برامج الكمبيوتر إلى حال طبيعية، وليس ذلك مقتصراً على البلدان المتقدمة صناعياً، بل يمتد إلى البلدان النامية كذلك. ورغم أن الأمر لا يمكن تعميمه على جميع قطاعات الأعمال، يمكننا أخذ صناعة الصلب كمثال. لطالما كانت صناعة الصلب مرتبطة بعمال الياقات الزرقاء، لكن التطور التكنولوجي سمح لمالكي هذه الصناعات بتقليل عدد العمال فيها بشكل ملحوظ في العقود الماضية. ارتفع إنتاج الصلب بين عامي 1982 و2002 من 75 مليون طن إلى 120 مليون طن، بينما تقلص عدد العاملين في صناعة الصلب من 289 ألف إلى 74 ألف عامل.

قد تكون إعادة موضوعة الإنتاج في البلدان ذات أجور العمالة المنخفضة، مثل: الصين، سبباً مهماً ساهم في هذا النقص في عدد العمال الداخليين في الإحصاء، لكن الواقع يرينا بأن أموراً أخرى كانت تحدث بين عامي 1995 و2002. فعلى الصعيد العالمي هناك 22 مليون عمل صناعي اختفى من الاقتصاد العالمي، بينما ازداد الإنتاج العالمي بنسبة تجاوز 30% خسر العمال في الولايات المتحدة 11% من أعمالهم لصالح الآلات، أما

ملاحظات حول علم اللغة



تطورت اللغات البشرية مع تطور المجتمعات البشرية، ولم تتطور لغة واحدة بمعزل عن الأخرى، بل كان التأثير متبادلاً، وانعكاساً لتبادل الخبرات الاقتصادية الاجتماعية في العمل.

■ ألائك كرد

تاريخ اللغة الألمانية

كان جاكوب غريم أحد مؤسسي علم اللغة المقارن والبروفيسور في جامعة برلين يعتقد اعتقاداً راسخاً في كتابه حول تاريخ اللغة الألمانية: أن أية لهجة ألمانية يجب أن تكون إما ألمانية علياً «فصحى» أو ألمانية دنياً «لهجة غرب وجنوب ألمانيا».

وبما أن اللهجة الفرانكية المكتوبة كانت في العصر الكاروليفينجي المتأخر، ألمانية علياً «ذلك أن تحريك الأحرف الساكنة وتحويل الصوامت قد أثر على فرانكية الجنوب الشرقي»، فقد خيل إليه أن الفرانكية قد ذابت نهائياً في الألمانية العليا «الفصحى» القديمة في بعض الأمكنة، وفي الفرنسية في أمكنة أخرى.

وعندئذ بات مستحيلًا تماماً تفسير كيفية انتقال اللهجة الهولندية إلى الأقاليم السالية القديمة. وبعد وفاة غريم تم اكتشاف الفرانكية من جديد: إنها السالية التي تجددت في الهولندية والريجوارية «الساحلية» في لهجاتي الراين الأوسط والأدنى، اللتين تحولتا بدرجات متفاوتة نحو الألمانية العليا «الفصحى» وبقيتا جزئياً ألمانية دنياً، إذ، فاللهجة الفرانكية حسب فريديريك إنجلس لهجة ألمانية علياً ولهجة ألمانيا دنياً في الوقت نفسه. وهكذا تعطينا اللغة الألمانية مثلاً حول المستوى الأول من عمل ديكالكتيك الاتصال والانفصال في اللغات المختلفة، المستوى الذي يعمل في الصوتيات والمفردات واللهجات.

نسبية اللغة الروسية

اللغة الروسية واحدة من اللغات السلافية القديمة، ومن أكثرها حيوية ومرونة، وأيضاً

للغلسفة العربية الإسلامية. فسكان المدن في عصر الرأسمالية يصيغون جملهم باختصار «الهرم المقلوب»، ويأتي أهم ما في الكلام في الجملة الأولى ثم الأقل أهمية، أي «عطيني الدرغري» كما يقول الدمشقيون.

بينما يركب سكان الأرياف صياغات الجمل بشكل نقيض تماماً «الهرم المعطل» وهكذا يأتي أهم ما في الكلام في النهاية والأقل أهمية في البداية. ويعود هذا النوع من الصياغات اللغوية إلى العصر الإقطاعي حيث الإسهاب في الكلام والكتابة والأدب.

أما بالنسبة إلى أشكال اللغات الأخرى، مثل: لغة الإشارة القديمة، ولغة التصغير في جزر الكناري، ولغة الصياح عند مزارعي الشاي في الجبال التركية والإيرانية، ولغة العصافير عند عجر الشرق، واللغة التجارية المشفرة لبائعي الأسواق الدمشقية، فالاختصار هو سيد الموقف، ويعيش الهرم المقلوب داخل الصياغات اللغوية بشكل رئيس.

كيف تتطور اللغات؟

يُخبرنا تاريخ اللغات: أن الإنكليز لا يستطيعون فهم الإنكليزية السائدة في القرن الرابع عشر، وتعتبر الأمثلة والحكم الشعبية التي تعود إلى ذلك الزمن أكبر دليل على ذلك. كما لا يستطيع الروس فهم اللغة التي تكلم بها أسلافهم قبل ألف عام، وهي اللغة نفسها التي انقسمت إلى الروسية الحالية والأوكرانية والبلغارية والبيلاروسية وغيرها. كما لا يستطيع العرب فهم الكثير من المعلمات والشعر العربي الذي يعود إلى 1600 عام. وسر ذلك في قوانين الديالكتيك التي تحكم علوم اللغة من خلال عدة مستويات.

وهكذا يسير تطور اللغات في خط متواصل، تلغى كلمات وتضاف أخرى جديدة في عصور مختلفة. كما تتأثر اللغات ببعضها، وتعتبر اللهجات المحلية حلقات وصل بين اللغات المتجاورة من جهة، وبين اللغات الحية واللغات الميتة من جهة أخرى.

بشكل واسع دون معرفة الآداب العربية والتركية والفارسية والجورجية وغيرها، ونضيف إلى ذلك الآداب الأرمنية والسريانية والقفقاسية. وذلك بسبب الكلمات الواسعة التي دخلت من هذه اللغات إلى الكردية وبالعكس.

يعرف لغويو الشرق إن اللغة تتكون من لهجات، وفي ذلك قفز فوق وقائع مهمة، إذ يقسم علم اللغات الحديث اللغة الواحدة إلى ثلاث مستويات: اللغة- مستوى متوسط يدعى دايالكتيك باللاتينية- اللهجة. وحسب هذا التصنيف تتكون اللغة الواحدة من مستوى متوسط بين اللغة واللهجات، وينقسم كل فرع من المستوى المتوسط إلى لهجات.

يقول علماء اللغة الكردية بتفرع الأخيرة إلى أربع لهجات، وهذا غير دقيق لأنه تجاوز للمستوى المتوسط. إذ تنقسم اللغة في مستوياتها المتوسط إلى 4 لهجات هي الكرمانجية والسورانية والظاظا والكورانية. فالسورانية والكورانية لها قرابة شديدة مع الفارسية الحالية على عكس الكرمانجية التي تعتبر الكردية الفصحى اليوم، ولكنها قريبة إلى الطاجيكية والأفستائية القديمة، ويمكن القول: إن الفارسية الحديثة والكردية والطاجيكية والأفغانية والأوستينية «الالانية» وغيرها قد تفرعت من لغة قديمة واحدة هي اللغة البهلوية «الفارسية القديمة». بينما جاءت الظاظا من اندماج اللغة الحثية القديمة مع الكردية. وهذا ما يفسر اليوم وجود أصوات في اللغة الكردية لا تحسبها الأبجديات الموضوعة في القرن العشرين، مثل: وجود الحرف المتوسط بين الحرفين «ز- ظ» واللام المشددة الثقيلة التي تشبه مثلثها الروسية.

رياضيات الصياغة اللغوية

تعطينا الصياغات اللغوية صورة واضحة عن ديكالكتيك العلاقات والروابط في اللغات. العلاقات والروابط التي يعود اكتشافها

واحدة من أكثر اللغات التي تحتوي حالات شاذة.

ماذا تعني الحالات الشاذة في اللغات؟ تعني شيئاً واحداً بالضبط: هو كسر مطلقة القواعد اللغوية كما تفرضها ضرورات التطور، فالقاعدة الغلانية تطبق ولا تطبق في الحالة الواحدة. ونستطيع قياس النسبية في اللغة الروسية من كثرة الحالات الشاذة التي تناقض القواعد. كما نستطيع قياسها في لغة الأدب الروسي التي تسمح بكسر القواعد لضمان جمالية النص المكتوب. وهنا مثال للمستوى الثاني من عمل الديالكتيك داخل اللغة الواحدة.

فضايا اللغة الكردية

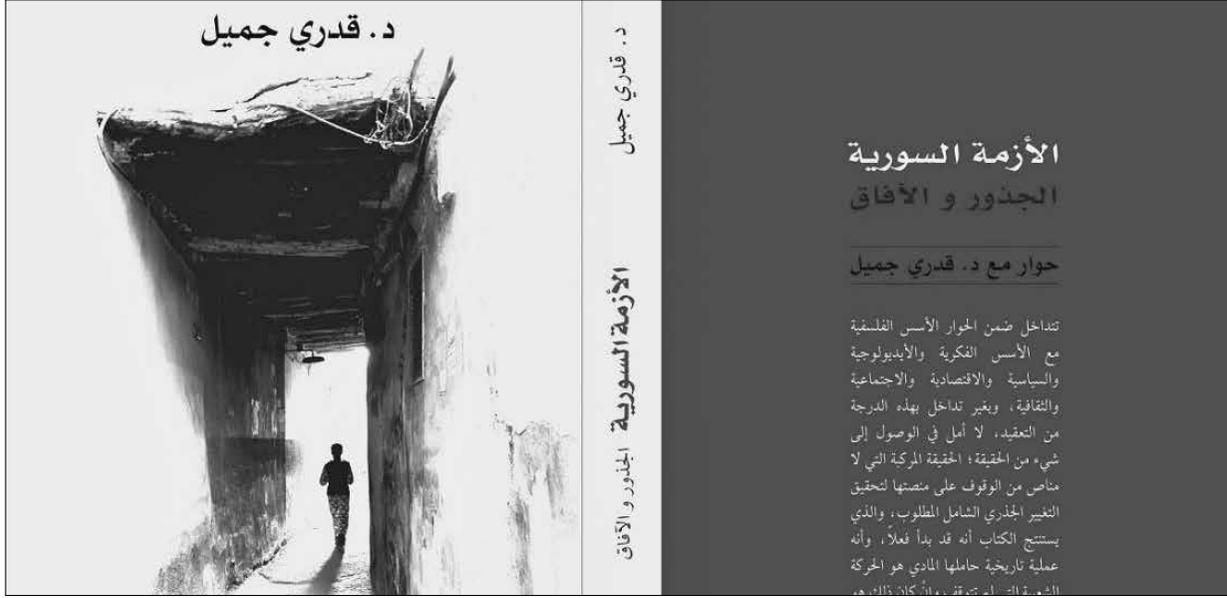
إذا ما فسرنا العلاقة بين اللغات التركية والعربية والكردية سنصل إلى نتيجة فريدة لا نستطيع تجاوز الديالكتيك. ثمة فكاهة ساخرة مشهورة في الأدب الكردي تقول: اجتمع علماء اللغة التركية لتتفقد مهمة تثقية لغتهم من الكلمات الأجنبية. وتوصل العلماء لوضع كتاب أطلقوا عليه اسم «زمان تصفييت».

الكلمة الأولى «زمان» تعني «اللغة» بالكردية. والكلمة الثانية «تصفييت»، وهي اشتقاق من الكلمة العربية «تصفية»، أي أطلقوا على كتابهم اسم «تصفية اللغة»، واستخدموا في العنوان كلمة كردية وكلمة عربية. تعيش في الفكاهة السابقة حكمة فلسفية وهي تداخل التأثيرات بين اللغات المختلفة وانفصالها عن بعضها بنفس الوقت، وهذا يشمل التأثيرات التركية في اللغات العربية والكردية وبالعكس.

حسب البروفيسور قناتي كردوييف أحد أشهر علماء اللغة الكردية في جامعة لينينغراد السوفييتية، لا يمكن دراسة الأدب الكردي

تعطينا الصياغات اللغوية صورة واضحة عن ديكالكتيك العلاقات والروابط في اللغات. العلاقات والروابط التي يعود اكتشافها للفلسفة العربية الإسلامية.

كتاب د. قدري جميل «الأزمة السورية.. الجذور والآفاق»



صدر حديثاً عن دار الفارابي في بيروت كتاب جديد للدكتور قدري جميل، أمين وعضو رئاسة حزب الإرادة الشعبية، ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، بعنوان «الأزمة السورية: الجذور والآفاق». كما تتوفر النسخة الإلكترونية من الكتاب على موقع قاسيون.

قاسيون

يقع الكتاب في حوالي 280 صفحة من القطع المتوسط، مقسمة على ثلاثة فصول هي «الجذور، الانفجار، الآفاق»، إضافة إلى قسم للملحقات يحتوي عدة وثائق مهمة أصدرتها اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين خلال العقد الأول من القرن الحالي، والتي تحولت لاحقاً إلى حزب الإرادة الشعبية، إضافة إلى مقتطفات من وثائق تاريخية أقدم، بينها مقال الرفيق خالد بكداش «سورية على الطريق الجديدة».

ورغم أن الكتاب «حواري» ويظهر كأسئلة وأجوبة ضمن محاور مرتبة مسبقاً؛ حيث جرى الحوار في موسكو بين 20 آب و5 أيلول من العام الماضي، إلا أنه في مضمونه أقرب إلى البحث التاريخي المنظم على أساس تعاقب زمني محدد، يبدأ من نقطة عام، هي: الوحدة السورية المصرية 1958،

ويضي منها بشكل متدرج وصولاً إلى الوضع الراهن وآفاقه. يقدم الكتاب في فصله الأول «الجذور» قراءة معمقة للأسباب العميقة والمتراكمة التي أنتجت انفجار 2011، ويجري قطعاً معرفياً عميقاً مع التبسيط والتسطيح الذي استخدمته جهات مختلفة في قراءة الوضع السوري؛ فينظر إلى تطورات الوضع السوري عبر عشرات السنوات على خلفية فهم

ليؤسس عليه استشراف ما سيأتي لاحقاً. الفصل الثالث والأخير، «الآفاق»، هو مزيج من التنبؤ السياسي بمصير سورية، ومن مشروع البرنامج السياسي الذي يحمله حزب الإرادة الشعبية لسورية الجديدة، في المجالات كافة، وفي مجال إعادة الإعمار، والنموذج الاقتصادي والسياسي الاجتماعي الجديد المطلوب.

محدد لتحولات ميزان القوى الدولي خلال كامل القرن العشرين، وعلى قراءة تفصيلية للخواص الفريدة للوضع السوري بأبعاده الطبقيّة والاقتصادية والثقافية. الفصل الثاني، «الانفجار»، لا يلاحق تفاصيل ما جرى ابتداءً من 2011 في سورية، بل يستخدم تلك التفاصيل للوصول إلى التعميمات والاستنتاجات الضرورية حول حقيقة ما جرى،

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



عقد المؤتمر الثامن لنقابات العمال في سورية على مدرج جامعة دمشق عام 1955 وحضره مندوبون عن 200 اتحاد مهني، وانتخب القائد الشيوعي إبراهيم بكري رئيساً للمؤتمر. في الصورة الشيوعيون يقودون مظاهرة عمالية ضخمة في دمشق أمام الجامعة بعد انتهاء المؤتمر الثامن تأكيداً على مطالب الطبقة العاملة السورية.



تصنيف شانغهاي للجامعات

أدرج العلماء الصينيون 15 جامعة روسية على قائمة أفضل جامعات العالم، حسب تصنيف شانغهاي. وقام التصنيف بتوزيع كافة الجامعات المشاركة في التصنيف على 53 تخصصاً، بما في ذلك الفيزياء، الرياضيات، علوم وتكنولوجيا النانو، وغيرها. وأفادت القناة التلفزيونية الروسية- 24 بأن الجامعات الروسية تمثلت في 27 تخصصاً منها، حيث شغلت جامعة موسكو الحكومية المرتبة الأولى من حيث مشاركتها بنحو 16 تخصصاً. وتأتي بعدها جامعة نوفوسيبيرسك الحكومية من غرب سيبيريا. وشغلت جامعة بطرسبورغ المرتبة الثالثة. ويذكر أن أكثر من 4000 جامعة ترشحت للمشاركة في تصنيف شانغهاي للجامعات.



افتتاح هرم مصري لأول مرة

أعلنت وزارة الآثار المصرية افتتاح هرم اللاهون الأثري، في منطقة اللاهون بمحافظة الفيوم جنوب غربي القاهرة، وذلك لأول مرة بعد اكتشاف الهرم قبل نحو قرنين من الزمن. ويرجع تاريخ الهرم إلى الأسرة الثانية عشر الفرعونية منذ نحو 3800 عام، وبناه الملك سنوسرت الثاني، رابع ملوك الأسرة الثانية عشر. ويضم الهرم بداخله تابوت دفن من الجرانيت الأحمر للملك الذي حكم مصر لنحو 9 سنوات فقط، إلى جانب غرفة القبرين عثر فيها عند اكتشافه على العديد من المجوهرات الملكية. واكتشف الهرم في القرن التاسع عشر عن طريق العالم فلندرز بيبيري.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2019/06/30» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الحياة الجديدة: متى أصبح العمل ضرورة؟



المحدود كمدد للوجود الفردي، بأن يتحول العمل إلى جانب من جوانب الدور الاجتماعي الجديد. ودخول التكنولوجيا الحديثة اليوم يساعد على التخفيف من التقسيم العالمي للعمل اليوم. هذا الانتقال سيعدل مجمل اللوحة الحالية، محققاً ما جرى عليه الكلام كثيراً حول سعي الإنسان للاعتراف، ليس فقط في ممارسة دور إداري - رقابي - سياسي، بل دوره في عملية العمل نفسها وطبيعتها.

الحركة الستاخانوفية والعمل التطوعي نموذج

كانت حركة العمل الستاخانوفية في الاتحاد السوفييتي نموذجاً عن تدخل القيم والمعاني «المستوى الفوقي» التي أنتجها المجتمع السوفييتي في رفع إنتاجية العمل دون مقابل، وكل الحركة التطوعية التي قامت بها القوى الثورية، تنظيمات وحكومات، «كوبا ونموذج التعليم الشعبي، وكوريا الشمالية وتطوع الشبيبة في بناء المصانع مثلاً» هي نماذج عن العمل من أجل غاية، لا من أجل أجر في مفهومه الربحي المادي.

المسألة أغنى بكثير، وقد تحتاج لبحث كيفية البدء بإرساء هذا الشكل من التنظيم، وليس بالضرورة بشكل شامل ومباشر اجتماعياً، بل كشكل من الإنتاج قد يتوسع. ولكن ذلك يقف دونه عامل أساس: أن تتحول معاني المجتمع الجديد إلى غاية في عقول الشعب، واستجابة لحاجاته الكلية التي تشكل سقف الحلم اليوم، المنتظر تبديد دخان القذائف والأبواق المستعرة.

تخفيف تقسيم العمل إلى مديات أكبر من أجل كسر ظاهرة الاغتراب أو أقله تقليصها، حيث يمكن تحديد ظهورها حسب الميدان الاجتماعي وتعدد الظاهرة. فالظواهر التي تشكل نتاجاً لعلاقات اجتماعية كبيرة واسعة هناك صعوبة في تلمس تقلصها واستبدالها المباشر بشكل سريع. ألم يقل ماركس: إن حياة العامل تبدأ عند انتهاء دوامه؟ ولكن أيضاً فإن الماركسية تقول: إن العامل يرتاح نسبياً فقط عند خروجه من دوام العمل، ولكن طابع الاغتراب وانفصاله عن الحياة هو شامل، فعلاقة الإنسان بواقعه مقطوعة في الرأسمالية. أو للدقة: إنها مقطوعة في ظل عدم الصراع ضد هذه العلاقات، حيث وعي الصراع وممارسته يفتح قنوات الاتصال: إنسان - واقع.

لماذا كل ما سبق؟

للتكثيف، لأن تجاوز العمل المأجور يقع في صلب عملية تجاوز النمط الرأسمالي ومنها ظاهرة الاغتراب، وما سيحققه ذلك من تحرير وصيانة ودفع قوي لقوة العمل الموجودة، ما يعني رفع إنتاجية النموذج البديل من جهة، وتماسكه من جهة أخرى، لأن الإلتزام يصبح نتيجة ضرورية عندما يتحول العمل إلى ضرورة «على حد تعبير ماركس» متى ما صار الإنسان يرى أولاً: أن نتاج عمله النهائي يعود بالفائدة على المجتمع ليس ضمن دورة اقتصادية طويلة، بل خلال زمن قصير. ويتحرر بالمقابل من أسر كونه برغياً فقط في عجلة الإنتاج. إذ: نحن أمام استبدال ظاهرة العمل المأجور

الجديد من الرأسمالية «كما كان اهتلاك جسد العامل إرهافاً هو الطابع العام للطور السابق من الرأسمالية». ولأن تجاوز النموذج الرأسمالي يتطلب ليس فقط بديلاً شعبياً لملكية وسائل الإنتاج وإدارتها، والتوزيع والاستهلاك، بل أيضاً تجاوزاً لهذا النمط من الإنتاج القائم على العمل المأجور ذي التقسيم العالي للعمل، فإن طرحاً جديداً لا بد من تبلوره، وهو الذي كانت البشرية طوال تجاربها الثورية تقوم على إنتاجه في أشكال جنينية، ولم يهيمن اجتماعياً.

الاغتراب كظاهرة اندماج البنيتين التحتية والفوقية

إذا كان الاغتراب كنتاج انفصال العامل عن عملية العمل ونتاجها، وعن نفسه وعن الآخرين، في ظل التقسيم العالي للعمل، يؤدي إلى مستوى معين من تطور الوعي وأدوات التفكير، أي: مستوى معيناً من التجريد والتعميم، وإلى مجمل الاضطرابات النفسية والجسدية، واضطراب الحاجات التي يتم تعويضها لاحقاً بإشباعات وهمية «ملاص اغتراب داخلي»، ما يؤسس للنمط الاستهلاكي الهستيري لمجتمع النيوليبرالية، وهوس التملك والـ «الجوع الروحي»، وللمجمل السلوكيات العدوانية والتدميرية، وظاهرة التفكك الاجتماعي «ملاص اغتراب بيني»، ولنمط ثقافي مضاد للعمل، إذا كان ذلك كله وأكثر، هو في الجوهر تدمير القوى المنتجة الحية والمجتمع ونشوئه نظام المعاني الذي يحرك الأفراد، فإن هناك أهمية حاسمة لاستبدال العمل المأجور ومحاولة

عند الكلام عن استبدال الرأسمالية كنمط من العلاقات، تنتصب أمامنا الصورة المعقدة المتحركة للمجتمع، القائمة على تفاعل وتداخل البناء التحتي الإنتاجي - الاقتصادي وعلاقاته مع البناء الفوقي ومستوياته المختلفة التي تنتمي إلى بنية الوعي «الفن، السياسة، أدوات التفكير...». وبالرغم من كون التحتي أساساً للفوقي، ولكنهما في تداخل جدلي لا يمكن فصله اعتبارياً، ومن أهم تبعات هذا التداخل - حسب ماركس - أنه يسمح للبناء الفوقي بالتأثير على البناء التحتي في ظل تحديه به. ومن أهم ملامح الطرح الغرامشي: تظهير لهذا التفاعل الجدلي بين البنيتين، وهو تحليل متزامن لعدم انفصالهما، وتنبؤ تداخلهما في سياق الممارسة. وما مفهومه عن الفلسفة ممارسة لا تكثيف لذلك. ويشكل منطلق وحدة وتفاعل، والتأثير المتبادل بين البنيتين أساساً في التصدي للمهام المتعددة المنتجة أمامنا.

محمد المعوش

العمل المأجور - تقسيم العمل - الاغتراب

النظام الرأسمالي يقوم على العمل المأجور لإنتاج القيمة المضافة من خلال استغلال قوة العمل، مع تقسيم عالٍ للعمل. والظاهرة النابعة من هذه العملية هي الاغتراب. ولأن العقود الماضية أنتجت نضجاً للظاهرة الاغترابية، لم يكن متبلوراً ما قبل الموجة الثورية الأولى في القرن العشرين، بسبب بروز أشكال الاستغلال الجديدة وتعدد ما بعد التنازل التاريخي الذي حصل في منتصف القرن الماضي، ما سمح بارتفاع نسبة الجانب المعنوي إلى الجانب العملي، هذا التبلور للظاهرة الاغترابية أصبح مدمراً لقوة العمل «وهنا وعي الإنسان وبنيته النفسية وتأثيره على الجسد نفسه» في الطور